الفصل الثانى

التجديد التربوى فى السياسة التعليمية وأهم الأسس التى يقوم عليها

- مقدمـــــــــــة.
- أهم التحديات التى تواجه السياسة التعليمية فى مصر.
- الجهات المسئولة عن تحديد سياسة التعليم فى مصر.
- أهم ملامح التجديد التربوى فى سياسة التعليم العام فى مصر.

أولاً: ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر عام ١٩٧٩م.

ثانياً: صدور قانون التعليم قبل الجامعى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م.

ثالثاً: وثيقة تطوير التعليم فى مصر سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه عام ١٩٨٩م.

رابعاً: وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل عام١٩٩٢ م.

خامساً: مجموعة تقارير التعليم مشروع مبارك القومى.

- الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها التجديد التربوى بالتعليم العام فى مصر.

أولاً: الأسس الاجتماعية.

ثانياً: الأسس الاقتصادية.

ثالثاً: الأسس السياسية.

رابعاً : الأسس الثقافية.

تعقيب.

مقدمـــة :

يضم هذا الفصل جزأين الجزء الأول يتعلق بالسياسة التعليمية والجزء الثاني يتعلق بأهم الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها التجديد التربوي بالتعليم قبل الجامعي في مصر.

شهد المجتمع المصري منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م عدداً من التحولات الجذرية مجمل توجهاته الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وانعكس هذا بدوره علي النظام التعليمى بجميع مراحله وأصبح ينظر إليه نظرة مختلفة من قبل السلطة السياسية التي أخذت في اعتبارها " سياسة التعليم ضمن التخطيط الشامل للمجتمع وصار التخطيط التربوي متسقاً مع التصور الاجتماعي الجديد للتربية فإن سياسة التعليم ركزت علي الاتجاهات السكانية أكثر من القوى الأخرى متمشية مع اتجاهات الديمقراطية وتكافؤ الفرص التعليمي وقد ترتب علي ذلك توسع كمي في مجال التعليم على حساب الكيف "[١]

وبذلك فإن النظام التعليمي أصبح مرتبطا بالتوجيهات السياسية السائدة في المجتمع والتي تهدف من التعليم بناء الإنسان القادر علي التعامل مع معطيات الأعداد المجتمعية والتي تخدم النظام القائم وتحافظ على استقراره وفي المقابل تعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تحقق التنمية الشاملة للمجتمع .

والسياسة التعليمية ترتبط " بالظروف المحلية إلا إنها في الوقت الحاضر تتأثر بالاتجاهات العالمية أكثر من أي وقت مضى ونظراً لسهولة الاتصالات وكفاءتها ومع وجود البث المباشر كتقنية للمعلومات والاتصالات قد جعلت عالمنا المعاصر أشبه بمدينة

(١) هادية محمد أبو كليلة ، البحث التربوى وصنع السياسة التعليميه بحوث و دراسات ، الاسكندرية: دار الوفاء للنشر والتوزيع ،٢٠٠٠م ، ص ٧٣.

كبيرة "[1] ويؤدي هذا بدوره إلي تغير سريع في السياسات التعليمية حتى تواكب متطلبات العصر الذي نعيشه

مفهوم السياسة التعليمية :

السياسة التعليمية " هي تعبير عن توجيهات المجتمع ، وتعبير دقيق عن بنية النظام السياسي السائد والمهيمن والذى يوجه حركة المجتمع برمتها من خلال الآليات والأدوات التي يملكها ويسيطر عليها "[2]

وهذا التعريف ينظر إلى السياسة التعليمية على أنها تعبير يعكس متطلبات النظام السياسي السائد في المجتمع ويظهر ذلك في توجهات العملية التعليمية .

والسياسة التعليمية هي " كل ما تصرح به الحكومة من آراء حول قضايا التعليم سواء تم ذلك في صورة تصريحات أو كتابات أو إجراءات واقعة ، وهي تقع في قمة النظام التعليمى وهي التي تحدد الاختيارات الرئيسية والتوجيهات من قبل الجهات المسئولة عن التربية "[3]

ويتضح من هذا المفهوم أن الحكومة هي المسئولة عن القرارات والإجراءات التي تنفذ في مجال التعليم متمثلة في الجهات المعنية بالنظام التعليمي .

ويعرف سعيد إسماعيل علي السياسة التعليمية بأنها " مجموعة من التوجهات العامة التي تحكم حركة الفعل التربوي في اتساق وتآزر ، بغية تحقيق أهداف عامة يسعى المجتمع إلى أن يحققها من خلال التعليم "[4] .

---

(١) محمود أحمد شوق ، الاتجاهات الحديثة في تخطيط المناهج الدراسية في ضوء التوجيهات الإسلامية ، مرجع سابق، ص ١٨٤

(٢)شبل بدران ، السياسة التعليمية بين التطوير والتجريب ، مجلة التربية المعاصرة (المصرية) العدد التاسع والعشرون ، السنة العشرة ، ديسمبر ١٩٩٣م ، ص ٥

(٣)محمد علي عزب ، مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام في مصر للتقدم العلمي والتكنولوجي مرجع سابق ، ص ٦٦

(٤)سعيد إسماعيل علي ، التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين ، مرجع سابق ، ص .١٦٧.

وهذا المفهوم يشير إلي أن السياسة التعليمية توجه عام يتحكم في النظام التعليمي القائم من خلال توجهات عليا توجه ذلك الأسس التي تقوم عليها السياسة التعليمية في مصر.

السياسة التعليمية في مصر متقلبة وليست مستقرة وربما يرجع ذلك إلى أنها مرتبطة بوزير التعليم الذي يصدر القرارات والقوانين التي تنظم عملية التعليم ولكن هذا في ظل التغيرات العالمية والمحلية التي أثرت بدورها علي العملية التعليمية فكان لابد من اعتماد السياسة التعليمية علي مجالس استشارية تساعد الوزير في رسمها وأن تقوم على عدد من الأسس والمبادئ ومنها ما يلي[1] :-

- التعليم حق تكفله الدولة لكل مواطن .
- التعليم مجاني في مؤسسات الدولة بما يحقق العدل الاجتماعي وسد الفجوة بين المواطنين في مختلف البيئات .
- نشر التعليم أحد أسس تحقيق الديمقراطية وترسيخها .
- التعليم هوا المصدر الأساسي لتوفير الكوادر الفنية والعلمية والإدارة الماهرة
- تطوير التعليم عملية متدرجة تتضمن في الكثير من جوانبها متغيرات ثقافية تنبغي أن تكون هادئة ومتدرجة .
- تطوير التعليم لا يتم بصورة سليمة عن طريق قرارات سريعة مفاجئة وذلك لكونه مرتبطاً بمفاهيم واتجاهات لدى بعض المنفذين وقد ينتشر بعضها بين عامة الناس .

(١) عوض توفيق عوض ، ناجى شنودة نخلة ، السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها في مصر ، دراسات فى إصلاح سياسات نظم التعليم فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة القاهرة:المركز القومى للبحوث التربوية الشخصية ، ٢٠٠٠م،ص٨٧.

- تطوير التعليم عملية مستمرة باستمرار تطوير المجتمعات ولا ينعزل عما يحدث في العالم من تغيرات .

وعملية تحديث التعليم ينبغي أن تتم في إطارها الطبيعي كمنظومة فرعية من منظومات المجتمع ولكن ترسم السياسة التعليمية بصورة لابد من الاعتماد على هذه الأسس والمبادئ وبالإضافة إلى ذلك الأخذ في الاعتبار المعايير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، أيضا أن تكون هذه السياسة معبرة عن واقع التعليم الحالي في ضوء الإمكانات المادية والبشرية للمجتمع وأن تعتمد علي الكوادر المصرية ذات العقول النيرة بعيداً عن التدخلات الخارجية المقصودة والتي تهدف إلى تخريب التعليم .

أهم التحديات التي تواجه السياسة التعليمية في مصر :

والسياسة التعليمية تواجهها العديد من التحديات بالمجتمع التي تؤثر عليها من حيث القرارات التي تصدر وعملية تنفيذها ومن أهم هذه التحديات ما يلي :-

(١) الطلب الاجتماعي على التعليم :

وفي الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة يوجد إقبال متزايد علي التعليم نظراً للزيادة السكانية الكثيفة ويمثل هذا تحدياً للسياسة التعليمية "أمام قوى الطموح الإنساني للطلب الشعبي علي التعليم فى كل مراحله بسبب الزيادة الكبيرة في تطلعات الآباء والأبناء نحو التعليم واعتبار التعليم عاملا أساسيا وهاماً في التنمية الشاملة والزيادة المطردة في عدد السكان "[1] ، ومن اجل ذلك نجد أن مصر تسعى دائماً إلى توسع في التعليم من ناحية الكمية وهذا يؤثر بدوره علي الناحية الكيفية وبالرغم من زيادة نسبة الاستيعاب في التعليم الأساسي فإن هذا يمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل الخطط السياسية للتعليم .

(١) هادية محمد أبو كليلة ، مرجع سابق ، ص ٨٢.

(٢) مواكبة الثورة المعلوماتية و الاتصالاتية :

لابد للنظام التعليمى أن يواكب التطور السريع المتزايد في كم المعلومات وسرعة وصولها من خلال التقنيات الحديثة في مجال الاتصال وعلى المخطط للسياسة التعليمية أن يأخذ في اعتباره المستحدثات التكنولوجية التربوية التى تسهم بدورها في تحديث التعليم والتوسع في استخدام التكنولوجيا التعليمية وتطوير المناهج بما يواكب الثورة المعلوماتية التي تعد الطلاب وتنمي لديهم حب العلم وأيضا تنمي لديهم التعليم الذاتي للوصول إلى المعلومة بأنفسهم من الإمكانات الاتصالية المتوفرة سواء داخل المدرسة أو خارجها .

(٣) تحقيق ديمقراطية التعليم :

يفرض "مبدأ تحقيق ديمقراطية التعليم تحدياً أمام صانعي السياسة التعليمية والذي يتمثل في إتاحة الفرص المناسبة المتساوية بين جميع المواطنين كما يتطلب ذلك الاتجاه نحو اللامركزية في القرارات التربوية مع ضرورة المشاركة في دراسة اتجاهات الرأي العام خاصة المنفذين للسياسة التعليمية مثل الموجهين ورجال الإدارة المدرسية والمعلمين " (١)

أي لا بد أن يكون لهم دورهم الحقيقي في رسم السياسة الفعلية للتعليم في مصر وهذا ما تسعى إليه وزارة التربية والتعليم.

(٤) الحفاظ على كيان المجتمع الثقافي :

والسياسة التعليمية التي تقوم على أسس سليمة يجب أن تنمى لدى المتعلم حب الوطن والتمسك بقيمه وعاداته وتقاليده التي تحافظ على وحدته وكيانه والتعليم هو المسئول عن الحفاظ "على الثقافة المتوازنة ونقلها إلى الأجيال الجديدة واليوم يضاف إلى

(١) عوض توفيق عوض ، ناج شنودة نخلة ، السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها في مصر مرجع سابق ، صـ٨٩

هذه المهام إمكانية فتح طرق جديدة واسعة للتبادل الثقافي ، بكل ما ينطوى علية ذلك من احتمالات للفهم والتعاون المتبادل من خلال قنوات الاتصال الجديدة التي نتجت عن تقدم العلوم والتكنولوجيا "[١]

ومهمة الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع تمثل تحدياً للسياسة التعليمية في ظل الانفتاح الثقافي الذي يتعرض له الفرد اليوم من خلال القنوات الفضائية والإنترنت والعولمة وغيرها وبذلك المسئولية تقع على صانعي السياسة التعليمية في قيامهما بدورهما اتجاه الحفاظ على ترابط المجتمع .

الجهات المسئولة عن تحديد سياسة التعليم في مصر :

عملية رسم السياسة التعليمية عملية معقدة يشترك فيها عدد من الجهات الرسمية يحددها الدستور والقانون وأيضا جهات غير رسمية ويكون لها دورها في رسم الخطوط العريضة للسياسة التعليمية، وأهم الجهات المسئولة عن تحديد سياسة التعليم كالتالى:-

١- رئيس الجمهورية .

تتحدد معالم السياسة التعليمية في مصر من قبل رئيس الجمهورية الذي يضع الخطط العريضة لعمل سياسة كل وزير ويتضح ذلك في " صدور وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل في يوليو ١٩٩٢م" حيث تضمنت كما ذكر الرئيس في خطابة أمام مجلس الشعب والشورى في ١٥ نوفمبر ١٩٩٢م الخطوط العريضة برنامج الإصلاح الشامل للتعليم "[٢]

---

(١)هادية محمد أبو كليلة، مرجع سابق، ص ص٨٣-٨٤.

(٢) وزارة التربية والتعليم، مشروع مبارك القومى إنجازات التعليم فى عامين ، القاهرة: وزارة التربية والتعليم أكتوبر ١٩٩٣م، ص١٧.

وينظر إلى التعليم في مصر كقضية قومية يجب تحديثه بما يواكب المستجدات العالمية في هذا المجال حتي يؤدي دوره في بناء الإنسان المصري القادر على التعامل مع المتغيرات الدولية التي أصبحت واقعاً يعيشه كل يوم .

٢-مجلس الوزراء:

وتحدد المهام العامة لمجلس الوزراء في رسم السياسة العامة للدولة : " نصت المادة ١٣٨ من الدستور المصري لسنة ١٩٧١م وتعديلاته لعام ١٩٨٠م على أن يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسية العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين بالدستور ، وكما هو معروف فان مجلس الوزراء يقسم إلى لجان داخلية تضم كل منها عدداً من الوزارات التي تتكامل فيما بينها والتعليم يتبع لجنة الخدمات التي تغير اسمها الآن و أصبحت تسمى لجنة (التعليم والبحث العلمي) ثم تخرج منها المشروعات والقوانين لتعرض وتقر فيما يسمى (بالجنة العليا للسياسات) ، داخل مجلس الوزراء" (١).

وبهذا فإن مجلس الوزراء ودوره في رسم السياسة التعليمية في مصر طبقاً للدستور بالاشتراك مع رئيس الجمهورية .

٣- وزير التعليم :

تحددت المهام العامة للوزراء " في دستور عام ١٩٧١م فيما جاء بالمادة (١٥٧) التي نصت علي أن الوزير هو المسئول الإداري الأعلى لوزارته ويتولى رسم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها ، وبذلك تحددت سلطة الوزير دستورياً في رسم سياسة وزارته وتنفيذها (٢)

(١) السعيد محمد رشاد محمد ، مرجع سابق ، ص٦١ .
(٢) عوض توفيق عوض ، ناجى شنودة نخلة ، السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها في مصر مرجع سابق ، ص ٧١

وقد أدى "ارتباط سياسة التعليم بالوزير إلى تغييرها في كثير من الأحيان بتغير الوزير بما يجعلها تتسم بعدم الاستقرار ولذلك تذكر لجنة الخدمات لمجلس الشورى في تقرير لها صادر في عام ١٩٩٢م أن التعليم اتخذ خلال الفترة من عام ١٩٨٠م إلى عام ١٩٩٠م عدة سياسات لا سياسة واحدة للتعليم"(١)

وذلك لارتباط السياسة التعليمية بالوزير وربما يرجع ذلك إلي عدم وجود سياسة تعليمية خاصة بوزارة التربية والتعليم ولكن في الفترة الأخيرة اهتمت الوزارة بعقد المؤتمرات القومية التي تسهم في رسم السياسة التعليمية للوزارة وأيضا يستشير الوزير المجالس المتخصصة التابعة للوزارة في رسم السياسة التعليمية ومن أهمها ما يلي :-

أ- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي .

أنشئ هذا المجلس " بقرار رئيس الجمهورية رقم (٥٢٣) لسنة ١٩٨١م يشكل برئاسة وزير التعليم ، ويختص المجلس بالتخطيط للتعليم قبل الجامعي ورسم خططه وبرامجه وبدراسة كل ما يعرضه وزير التعليم خاصاً بالسياسة العامة للتعليم "(٢)

ويمثل هذا المجلس الانطلاقة الحقيقية نحو رسم سياسة تعليمية عامة ليس بقرار وزير ولكن من مجلس يختص بقضايا التعليم والتخطيط الجديد له في ضوء السياسة العامة للدولة .

ب- مجلس رؤساء القطاعات والإدارات المركزية :

يشكل مجلس رؤساء القطاعات والإدارات المركزية " برئاسة الوزير وعضوية رؤساء القطاعات والإدارات المركزية (وكلاء الوزارة) بالديوان العام ومحافظ القاهرة والجيزة على أن يحضر اجتماعاته من يدعوهم الوزير المختص وذلك عند طرح موضوعات

(١) المرجع السابق ، ص ٧١.
(٢) قرار رئيس الجمهورية : رقم (٥٢٣) لسنة ١٩٨١م بشأن إنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى.

بذاتها ، ويختص المجلس بدراسة الموضوعات التي تخرج عن اختصاصات رؤساء القطاعات كل في اختصاصه أو الموضوعات التى تتدخل في اختصاص أكثر من قطاع من قطاعات الوزارة والتنسيق بين أعمال القطاعات والإدارات المتماثلة في مختلف القطاعات التعليمية وما يرى الوزير عرضة على المجلس لأخذ الرأى فيه "[1]

ويشكل هذا المجلس دعامة قوية تساعد الوزير فى اتخاذ القرارات التى تحدد السياسة التعليمية العامة للتعليم قبل الجامعى فى مصر.

ج- مجلس مديرى التربية والتعليم .

يشكل "مجلس مديرى التربية والتعليم برئاسة الوزير وعضوية رؤساء القطاعات والإدارات التعليمية ومديرى الإدارات التعليمية من المستوى الأول بالمحافظات ومديرى الإدارة العامة بديوان الوزارة واستشاري المواد الدراسية والتعليم الفنى ويدخل ضمن اختصاصات المجلس دراسة الموضوعات التى تتعلق بالسياسة العامة للوزارة وسياستها التعليمية على المستوى المحلى وبحث المشكلات التى تعترض تنفيذ الخطة التعليمية واقتراح الحلول المناسبة لها "[2]

وتتبع وزارة التربية والتعليم مجموعة من المراكز البحثية التى تهتم بالتعليم وقضاياه وتسهم بدورها فى مساعدة وزير التربية والتعليم فى رسم السياسة العامة للتعليم فى مصر،ومن أهم هذه المراكز البحثية ما يلى :

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية المركز القومى للامتحانات والتقويم التربوى .

(١)عوض توفيق عوض ، ناجى شنودة نخلة ، السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها في مصر مرجع سابق ، ص٧٨.
(٢)المرجع السابق ، ص٧٨.

٤- المجالس النيابية :

وفى مصر يوجد مجلسان هما مجلس الشعب ومجلس الشورى ولكل منهما دور فى رسم السياسة التعليمية وتنفيذها

(أ) مجلس الشعب :

ويتحدد دور المجلس إزاء السياسة التعليمية فى أمرين [١] :

أولهما : المبادرة بطرح البدائل من خلال الاختصاص التشريعي للمجلس .

ثانيهما : الدور الرقابى علي عملية صنع السياسة وتنفيذها عن طريقة اللجان النوعية التي تختص بالتعليم بالإضافة إلى مناقشات المجلس التي تعكس الاتجاهات العامة للرأي العام وهمومه إزاء قضية تطوير التعليم .

ومجلس الشعب كسلطة تشريعية أيضا يمارس الرقابة علي السلطة التنفيذية من خلال مناقشة بيان رئيس الوزراء ووزير التعليم ويشكل هذا أثرا البالغ في رسم السياسة التعليمية ومدى تنفيذها بالنظام التعليمي القائم .

(ب) مجلس الشورى :

أدت التعديلات التي أدخلت " في مايو عام ١٩٨٠م من الدستور إلي إنشاء مجلس الشورى حيث نصت المادة (١٩٦) علي أن يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن(١٣٢) عضواً، ولم يكن للمجلس دوراً تشريعياً فإنه يؤخذ رأيه كما جاء في المادة (١٩٥) في الاقتراحات الخاصة بتعديل المادة أو أكثر من مواد الدستور وفي مشروعات القوانين المكملة للدستور ومشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات القوانين التي يحيلها إلية رئيس الجمهورية"[٢]

---

(١) السعيد محمد رشاد محمد ، مرجع سابق ، ص٦٣ .

(٢) عوض توفيق عوض : ناج شنودة نخلة ، السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها في مصر، **مرجع سابق** ص ص٧٣- ٧٤.

ويمكن للمجلس أن يسهم بدور في رسم السياسة التعليمية من خلال دراسة التقارير والقرارات الخاصة بالتعليم التي يناقشها المجلس والتي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

٥- المجالس القومية المتخصصة :

أنشئت المجالس القومية المتخصصة " بموجب المادة (١٦٤) من الدستور وبقرار من رئيس الجمهورية رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤م" [١]

وفي" يناير ١٩٩٦م اصدر رئيس الجمهورية قرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٦م بشأن المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها فهي تتبع رئيس الجمهورية مباشرة وتتولي المعاونة في رسم السياسة العامة في جميع مجالات النشاط القومي وفي وضع الخطط المستقرة طويلة المدي عن طريق حصر الإمكانيات واستغلال الطاقات المتاحة بالدولة وبترشيدها ، لتحقيق الأهداف القومية في جميع مجالات العمل الوطني "[٢] ، وتتكون المجالس القومية المتخصصة من أربعة مجالس منها المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا

والذي يتكون من خمس شعب هي شعبة محو الأمية وشعبة تعليم الكبار وشعبة التعليم الفنى و شعبة التعليم العام ،و شعبة التعليم الجامعي، وشعبة البحث العلمي والتكنولوجيا ويختص المجلس القومي للتعليم والتكنولوجيا بالآتي[٣]:-

- دراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الإمكانات القومية في مجالات التعليم والبحث العلمي والتكنولوجي .

---

(١) قرار رئيس الجمهورية : رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤م بشأن: إنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها .
(٢) السعيد محمد رشاد محمد ، مرجع سابق، ص٦٢.
(٣) المرجع السابق، ص٦٣.

- دراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا والتعاون الدولي :
- التنسيق بين السياسات المختلفة في مجالات عمل المجلس ومتابعة تنفيذ الخطط وتقييمها بهدف تطوير السياسات المستقبلية في ضوء الأهداف القومية .

ويمثل المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجي أهمية كبيرة في رسم السياسة التعليمية العامة للدولة على المدى البعيد من خلال الدراسات والمقترحات والتوصيات التي تصدر منه في ضوء توجيهات السياسة العامة للدولة .

٦- الأحزاب السياسية :

صدر" قرار المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي في يوليو عام ١٩٧٥م بإنشاء ثلاثة منابر هي اليمين والوسط واليسار داخل للاتحاد الاشتراكي وفي عام ١٩٧٦م تحولت إلى ثلاث أحزاب سياسية اقتضى إنشائها تعديل المادة الخامسة من الدستور وصدر قانون خاص بالأحزاب في عشرين يوليو عام ١٩٧٧م أدخلت عليه عدة تعديلات بعد ذلك"(١).

واستمرت الأحزاب السياسية فى النمو والتزايد ولكن ليس لها دور يذكر فى رسم السياسة التعليمية فيما عدا الحزب الوطنى الذى أصبح اليوم يناقش قضايا الوطن ومنها قضايا التعليم من خلال المؤتمر العام للحزب، بذلك يكون له دوره فى رسم سياسة التعليم فى مصر.

وتحرص وزارة التربية والتعليم على "عرض سياستها على لجنة التعليم بالحزب لمناقشتها إلى جانب عرضها فى اجتماعات الحزب لمناقشتها والموافقة عليها قبل إقرارها

(١) عوض توفيق عوض ، ناج شنودة نخلة ، السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها في مصر مرجع سابق ، ص٧.

وتنفيذها ، وتحرص الوزارة من ناحية أخرى على تنفيذ توصيات لجنة التعليم التى تصدر ضمن توصيات مؤتمرات الحزب "[1]

ويتضح من ذلك مدى اهتمام الحزب الوطنى بتطوير التعليم المصرى ووضع السياسة التعليمية التى تهدف إلى ذلك.

ومن الملاحظ أن سياسة التعليم فى مصر يسهم فى صنعها الكثير من الجهات سواء أكانت حكومية أم غير حكومية ،وجميعها يبحث المشكلات التربوية والعمل على تقليلها أو التخلص منها من خلال تنظيم المؤتمرات التربوية التي تهتم بسياسة التعليم وأهم الأسس التي تقوم عليها بهدف تحديثها وتنفيذها بما يحقق التنمية الشاملة للمجتمع المصرى .

أهم ملامح التجديد التربوي في سياسة التعليم العام فى مصر .

السياسة التعليمية ترتبط بالوجه العام لسياسة الدولة متمثلة فى وزير التربية والتعليم الذى يرسم الإطار العام لسياسة الإصلاح فى مصر، وسوف نتناول أهم توجهات التجديد بالسياسة التعليمية منذ عام ١٩٧٩م وحتى اليوم بعرض ما يلى :-

أولا : ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر عام ١٩٧٩م :

وفى عهد وزير التعليم (مصطفى كمال حلمى) صدرت ورقة عمل حول تحديث التعليم فى مصر وكانت بمثابة الخطوة الحقيقة نحو تحديث سياسة التعليم وتناولت هذه الورقة ما يلى[2]

- واقع التعليم فى مصر بإيجابياته وسلبياته .
- الاهتمام بالتربية المستديمة وتنمية قدرة المتعلم على الإنتاج .

---

(١) المرجع السابق، ص٧٤.

(٢) نجلاء محمد حامد ، أماني عبد القادر محمد ، التربية والتعليم في مصر دراسة تاريخية تحليلية، القاهرة : مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠٢م ، ص٣٣٣.

- تحقيق تكافؤ الفرص فى القبول بالتعليم النظامى .
- الاهتمام بالمبادئ الأساسية الموجهة لحركة التعليم فى مصر.

وقد تناولت هذه الورقة الخطوط العريضة لاتجاهات تطوير التعليم "ورأت هذه الورقة أن نظام التعليم لا يحتاج إلى مجرد إصلاح ما هو قائم بالفعل و إنما ضرورة إحداث تغيرات جذرية شاملة فيه بحكم التحديات السياسية والاجتماعية والثقافية التي يواجهها مجتمعنا" (١).

واهم ملامح التجديد بورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر اقترحت الورقة ما يلي(٢) :-

١- بالنسبة للتعليم الابتدائي والإعدادي (الأساسي) :

- طبع الدراسة في التعليم الأساسي بالطابع العلمي بحيث تتكامل النواحي النظرية والعملية وبما يربط التعليم بالبيئة.
- تزويد هذه المدارس بالأدوات والحافظات المعملية والورش البسيطة والخامات وتعترف هذه الورقة بأن التعليم الابتدائي غارق في المشاكل التي منها الأمية والعجز في المبانى والوسائل والمعامل وضعف التمويل والعمل لفترتين وغلبة الطابع الثقافي والنظري علي المناهج.

٢- بالنسبة للتعليم الثانوي :

تقترح الورقة الاهتمام بمعمل اللغات ومعامل إدخال الأجهزة اللازمة لإجراء التدريبات العملية وكسر الثنائية بين النظري والعملي والإعداد للحياة بدلاً من الإعداد للجامعة فقط.

---

(١) محمد صبري الحوت ، ناهد عدلي شازلي ، تطوير التعليم الاساسى فى مصر سياسته واستراتيجيتة وخطة تنفيذه دراسه تقويميه مجله دراسات تربوية (المصريه)، المجله السابع من الجزء (٤١)،١٩٩٢م، ص ١١٦.

(٢) محمد على عزب، مدى مواكبة السياسة التعليمية لمرحلة التعليم العام في مصر للتقدم العلمى والتكنولوجى، مرجع سابق، ص٧٧.

بدأت السياسة التعليمية تشهد تغيراً كبيراً باعتبار التعليم منظومة يمكن إصلاحها من خلال مجموعة من المدخلات الرئيسية وهذا ما أكدت علية ورقة تحديث التعليم عام ١٩٧٩م والتي اعترفت بالخلل في النظام التعليمي فكانت هذه البداية لدراسة واقع العملية التعليمية في مصر.

ثانياً: صدور قانون التعليم قبل الجامعي رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م :

وصدر هذا القانون في عهد وزير التعليم (مصطفى كمال حلمي) وكان بمثابة انطلاقة نحو تحديث السياسة التعليمية في مصر لأنه استهدف إعادة النظر في فلسفة التعليم و أهدافه وسياساته وقد اشتمل هذا القانون علي عدة اتجاهات أهمها ما يلي[1]:

- أن التعليم قبل الجامعي حق لجميع المواطنين في مدارس الدولة بالمجان.
- مد فترة الإلزام إلى تسع سنوات بدلاً من ستة واعتبارها مرحلة تعليم أساسي تقوم على أساس الربط بين التعليم والعمل المنتج والإعداد للحياة، واعتبار الحلقة الثانية من التعليم الأساسي الحد الأدنى من التعليم والثقافة العامة لأفراد المجتمع وتلتزم الدولة بتوفيرها لجميع الأطفال وتلزم الآباء بتنفيذه .
- توثيق الارتباط بالبيئة على أساس تنويع المجالات العملية والمهنية أمام التلميذ
- تحقيق التكامل بين النواحي النظرية والعملية في توازن الدراسة وخططها ومناهجها .
- دعم سلطة المحليات التعليمية في مباشرة اختصاصاتها ، خاصة في مجال تحقيق الإلزام ومنع تسرب التلاميذ من مدارسهم .

(١) عبد الله بيومي، قلة التراكم فى جهود تطوير التعليم فى مصر مراجعه نقدية لسياسة التعليم فى الفترة من ١٩٨٠ ١٩٩٢ القاهرة : المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ١٩٩٤، ص٢٥.

- تدعيم وتنظيم التعليم الخاص فى إطار السياسات والخطط القومية للتعليم بما يحقق الهدف من إنشائه .

وجاء هذا القانون كدعامة لتحديث السياسة التعليمية فى مصر فإن من أبرز ما جاء به مد فترة الإلزام إلى تسع سنوات حتى يقلل من التسرب من التعليم والاتجاه نحو تمهين التعليم وذلك بتطبيق صيغه التعليم الأساسي والذى لم تتوفر له المتطلبات اللازمة لنجاحه وبالتالي لم يشعر به الفرد المتعلم وبذلك بدأت السياسة التعليمية تأخذ مساراً جديداً من الإصلاح ،وكان من أبرز ما جاء به القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١م كاتجاه نحو التجديد التربوى بهدف تطوير التعليم قبل الجامعي ما يلى :-

استحداث المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى :

أنشئ المجلس الأعلى بالقرار الجمهورى رقم (٥٢٣) لسنه ١٩٨١م ويشكل برئاسة وزير التربية والتعليم و (٥٠) عضواً وطبقاً لمادته الثالثة فان المجلس يجتمع أربع مرات على الأقل فى العام بناء على دعوة من وزير التعليم ، وطبقاً للمادة الثانية التى تحدد أهم اختصاصاته لرسم السياسة العامة للتعليم قبل الجامعى فى مصر وذلك من خلال مايلى[١]:

- تحديد الخطوط العامة للسياسة التعليمية والتربوية فى كافة مراحل التعليم قبل الجامعى ونوعياته المختلفة بما يحقق الأهداف القومية فى إطار السياسة العامة للدولة .
- وضع سياسة ربط التعليم بخطة التنمية الشاملة للدولة وتطويرها بما يحقق أهداف هذه الخطة واحتياجات المجتمع والأقاليم والبيئات المختلفة .

(١) محمد سعيد عزت ، التشريعات واللوائح التي تحكم أنشطة العمل بوزارة التربية والتعليم سلسلة كتب مسيرة تطوير التعليم ، تصدر عن : وزارة التربية والتعليم ، الكتاب الثالث أغسطس ١٩٩٠م ، ص ٣٦٤.

- متابعة وتقييم تنفيذ السياسات العامة لتطوير وتحديث التعليم .
- رسم السياسة التي تهدف إلى إعداد هيئات التدريس وتوفير القوى البشرية اللازمة لمختلف مراحل التعليم ونوعياته.
- النظر في السياسة والإطار العام للبحوث التربوية والدراسات المتصلة لمختلف الموضوعات التعليمية وتقييمها.
- رسم السياسة العامة للكتب المدرسية ووضع النظم الخاصة بها .
- تنظيم شئون التلاميذ الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية .
- دراسة اقتصاديات التعليم والإطار العام للخطة ومشروع الموازنة .

ويتضح لنل مما سبق مدى أهمية دور المجلس في رسم السياسة العامة للتعليم قبل الجامعي ومن خلال هذا المجلس يستطيع الوزير استشارة المجلس في اتخاذ القرارات الهامة التي تعمل على تحديث التعليم العام وحتى لا يكون القرار فردياً مرتبطاً به شخصياً وبهذا فإن المجلس هو أحد الجهات المسئولة عن رسم سياسة التعليم في مصر.

ثالثاً :

وثيقة تطوير التعليم في مصر سياسته وإستراتيجيته وخطة تنفيذه عام ١٩٨٩م .

وهذه الوثيقة " كانت نتيجة المؤتمر القومي لتطوير التعليم الذي عقد بجامعة القاهرة من ١٤ – ١٦ يوليو ١٩٨٧م كما اخذ في الاعتبار تقارير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا "[1] وتضمنت هذه الوثيقة بعض التجديد التربوي بالتعليم قبل الجامعي في مصر من خلال ما يلي :-

١- التعليم الأساسي :

وقد انصب اهتمام وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم الأساسي كما يلي:-

(١) السعيد محمد رشاد محمد : ، مرجع سابق ، ص٦٩.

أ-إنشاء المدارس الرياضية التجريبية :

وأنشأت هذه المدارس "بالقرار الوزري رقم (١٧٢) لسنة ١٩٨٨م والمعدل بالقرار الوزري رقم (٢٧٢) لسنة ١٩٨٨م وكانت تهدف هذه المدارس إلى تنمية القدرات الحركية والارتقاء بها من خلال الأنشطة الرياضية المختارة أو اكتشاف المواهب الرياضية والعمل علي تدريبها "[١]

ب-إنشاء المدارس الإعدادية المهنية :

أنشأت هذه المدارس " بالقرار الوزري رقم (٢٠٩) لسنة ١٩٨٨ م ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات تقدم للتلاميذ مناهج تدريب عملية تمكنهم من الإسهام فى مجالات العمل والإنتاج مع تزويدهم بالقدر الضروري من المعلومات الثقافية" [٢]

ج- إدخال مادة تكنولوجيا التعليم بالتعليم الأساسي :

وتم "تشكيل لجنة لوضع مناهج مادة تكنولوجيا التعليم فى مصر بالقرار الوزري رقم (١٦٦) لسنة ١٩٨٨م"[٣]، وكان هذا القرار انطلاقة دقيقة من وزارة التربية والتعليم الأساسي وحتى تنمى لدى الطلاب القدرة علي الإبداع والتفكير الجيد منذ الصغر.

٢- التعليم الثانوي العام :

في ضوء الاهتمام بمسيرة تحديث التعليم فإن للتعليم الثانوي العام لقى اهتماماً ملحوظاً بإدخال التجديد التربوي إليه من خلال ما يلي :-

(١) القرار الوزاري، رقم (١٧٢) لسنة ١٩٨٨م بشأن: إنشاء المدارس الرياضية التجريبية .
(٢) القرار الوزارى، رقم (٢٠٩) لسنة ١٩٨٨م بشأن: إنشاء مدارس إعدادية مهنية فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسي .
(٣) القرار الوزاري، رقم (١٦٦) لسنة ١٩٨٨م بشأن: إنشاء تشكيل لجنة لوضع مناهج مادة التكنولوجيا في التعليم الأساسي .

أ- إدخال الحاسب الآلي إلى التعليم الثانوي :

وبدأت الفكرة من خلال المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا بأهمية إدخال الحاسب الآلى بالمدارس المصرية وصدر القرار الوزرى "رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨م بشأن إنشاء اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذى للمشروع القومى لإدخال الحاسب الآلى وتطبيقات التعليم قبل الجامعى" [١]

وهذا يمثل البداية الحقيقية لإدخال تكنولوجيا التعليم بمدارسنا، " وفى عام١٩٨٨/١٩٨٩م تم تجهيز (١٢٠) مدرسه بأجهزة الحاسوب التعليمى على مستوى الجمهورية منها (١٠٠) مدرسة ثانوية عامة و(٢٠) مدرسة ثانوية فنية" [٢]

ب- رعاية المتفوقين وتنمية مواهبهم :

وصدر "القرار الوزرى رقم (١١٤) لسنة ١٩٨٨م بشأن إنشاء فصول للمتفوقين بالمدارس الثانوية وتهدف هذه الفصول إلى تحقيق تكافؤ الفرص وتقدير الفروق الفردية بين الطلاب ورعاية ذوى القدرات العقلية والتحصيلية الفائقة منهم وتهيئه الظروف التربوية وتوفير الفرص التعليمية الشاملة التى تساعدهم على إنماء مواهبهم "[٣] ويلتحق بهذه الفصول الطلاب الحاصلين على(٩٠%) فأكثر.

٢- تخطيط المبانى التعليمية :

ونظراً للظروف السيئة التى كانت عليها المبانى المدرسية "صدر القرار الجمهورى رقم (٤٤٨) لسنة ١٩٨٨م بشأن إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية وهو يهدف إلى زيادة قدرة وزارة التربية التعليم على التحكم فى مواصفات ومعايير تشييد المبانى المدرسية

---

(١) القرار الوزاري ، رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨م .بشأن: اللائحة الداخلية للمجلس التنفيذي للمشروع القومي لإدخال الحاسب الآلي وتطبيقاته في التعليم قبل الجامعي رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٨م .

(٢) وزارة التربية والتعليم ، المشروع القومي للكمبيوتر التعليمي، مجلة التربية والتعليم (المصرية)، السنة الثانية العدد الخامس ، مارس ١٩٩١م ، ص ٧٠

(٣) القرار الوزاري ، رقم (١١٤) لسنة ١٩٨٨م بشأن: إنشاء فصول للمتفوقين بالمدارس الثانوية.

والتأكد من تلبيتها لاحتياجات وأهداف التعليم ، كما يهدف إلى إعداد الخريطة المدرسية لنظام التعليم فى مصر، وعلية تحديد أهداف هذا المشروع فى إعداد وتنفيذ برامج متكاملة على المستوى القومى لتطوير المباني التعليمية تنهض به هيئة عامة للأبنية التعليمية"[1] وتتولى تخطيط المبانى التعليمية فى ضوء خطة التنمية والسياسة العامة للدولة وبذلك تضمن الوزارة تحقيق الجودة للمبانى المدرسية كاتجاه نحو التجديد التربوى .

٤- التخطيط لتطوير المناهج :

وحرصت الوثيقة على اتخاذ خطوات جادة نحو تطوير المناهج ويتضح ذلك من خلال ما يلى:-

أ- المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوى :

وصدر القرار الوزري رقم (٢٣٥) بشأن إنشاء هذا المجلس فى ١٩٨٧/١١/٢٩م وكانت أهم اختصاصاته ما يلى"[2] :-

- تحديد المعايير الواجب توافرها فى أسئلة الامتحانات بما يتلاءم مع الأهداف التى تعبر عنها المناهج الدراسية.
- تقويم أسئلة الامتحانات العامة فى ضوء المعايير التى يصدرها المجلس.
- إبداء الرأى والمشورة فى تقويم كل منهج من المناهج التعليمية .
- إبداء الرأى والمشورة فى تقويم الدورات التدريبية للمعلمين والقيادات التربوية.
- إبداء الرأى والمشورة فيما يجب القيام به من أبحاث علمية ترتبط بالامتحانات والتقويم التربوى.

(١) القرار الجمهوري ، رقم (٤٤٨) لسنة ١٩٨٨م بشأن: إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية.
(٢) القرار الوزاري ، رقم (٢٣٥) لسنة ١٩٨٧م بشأن: إنشاء المجلس الأعلى للامتحانات و التقويم التربوي .

• إبداء الرأى فى ما يعرضه عليه وزير التعليم بشأن المسائل المتعلقة بالامتحانات والتقويم التربوى .

ب- مركز تطوير المناهج :

صدر القرار الوزرى"رقم (١٩٢) لسنة ١٩٨٨م بشأن إنشاء هذا المركز تحت إشراف وزير التعليم، ويقوم بتخطيط وتصميم وتجريب وتنقيح وإخراج المناهج المطورة، وأيضاً تبنى تقنيات عصرية لتطوير المناهج"[١] ، وبالرغم من إنشاء المراكز التى تهتم بتطوير المناهج فإن الواقع يشير إلى أن أساليب التقويم مازلت تقليدية والمناهج تشجع على الحفظ والتلقين وهى بذلك لم تقم بدورها تجاه تحديث التعليم العام فى مصر.

وكانت وثيقة تطوير التعليم عام ١٩٨٩م بداية حقيقية نحو تحديث التعليم العام فى مصر لأنها اعتمدت على سياسة أخذت فى اعتبارها فعالية ديمقراطية التعليم باستيعاب كل الملزمين بمرحلة التعليم الأساسي وأيضاً اعتمدت على إدخال الكمبيوتر فى التعليم الثانوى لرفع المستوى الكيفى للتعليم والاهتمام بالطلاب المتفوقين، وإنشاء هيئة مستقلة تتبع وزارة التعليم تشرف وتخطط لإنشاء المباني المدرسية، كل هذا يهدف لتطوير المنظومة التعليمية فى ضوء سياسة تعليمية متطورة .

رابعاً : وثيقة مبارك والتعليم نظرة إلى المستقبل عام ١٩٩٢م :

وهذه الوثيقة تناولت" قضية التعليم بين الاستقرار والتغيير وأشارت إلى أن السياسة التعليمية تقتضي الملائمة والتغير المستمر لمواكبة التطورات والتفاعل مع المتغيرات ، كما أنها أشارت أيضا إلى خصائص السياسة التعليمية بأنها متواصلة متأنية وسليمة القصد ، ومتبعة الأسلوب العلمي وتتخذ القنوات الشرعية، وتتبع الأساليب

(١) القرار الوزارى، رقم (١٩٢) سنة ١٩٨٨م بشأن : إنشاء مركز تطوير المناهج والمواد الدراسية.

الديمقراطية في كل مرحلة وتعبر عن المتطلبات الحقيقية للشعب المصري، وتواجه بشجاعة موضوعات التحديات العالمية التى يتعرض لها شعبنا العظيم " [1]

وكانت وثيقة مبارك انطلاقة نحو مجابهة أزمة التعليم والنظرة إليه بأنه قضية أمن قومي ، حيث أنها وضعت الخطط العريضة لبرنامج يحقق الإصلاح الشامل للتعليم في مصر، ويتطرق إلى شتى جوانب العملية التعليمية سواء من حيث ترميم و إصلاح وبناء المدارس وتحسين أوضاع المعلمين وتطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة في التعليم وعودة الأنشطة التربوية ورعاية المواهب"[2] والاهتمام بعلوم المستقبل وباللغات وتطوير التعليم الفني – مبارك كول – ويهدف هذا الإصلاح إلى رفع مستوى كفاءة التعليم واكتساب الطلاب القدرة على التعليم الذاتي والتخلي عن أسلوب الحفظ والتلقين الذي يعتمد علية الطلاب في مدارسنا .

ولهذا أصبح التعليم من وجهة النظر السياسية من القضايا المرتبطة بالأمن القومي ومن خلاله يصل المجتمع إلى الاستقرار والربط وفي نفس الوقت يسهم في إعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع متطلبات التنمية الاقتصادية في ضوء المتغيرات العالمية والتي تمثل تحديات مفروضة علينا وبذلك يصبح تحديث التعليم والخروج به من أزمته هو انعكاس لرغبة قومية وليس رغبة فرد ولكن مسئولية قومية تتحملها جميع فئات المجتمع سواء أكانت حكومية أم غير حكومية.

(١)عوض توفيق عوض ، ناج شنودة نخلة ، السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها في مصر، مرجع سابق ، ص٩٣.
(٢)وزارة التربية والتعليم ، مشروع مبارك القومي انجاز التعليم في عامين ، مرجع سابق، ص ١٧.

أهم التجديدات التربوية بالسياسة التعليمية في ضوء وثيقة مبارك التعليمية عام ١٩٩٢م وحتى الآن.

والسياسة التعليمية الجديدة قامت على أسس تشريعية سليمة بأخذ أراء الكثير من الجهات المعنية بقضية التعليم وأيضا اعتمدت على الأسلوب الديمقراطي في مراحلها المختلفة وتعبر عن متطلبات حقيقية لشعب مصر وتضمن عدم تحمل أفراد المجتمع أي أعباء إضافية – مجانية التعليم – وأيضاً تضمن عدم المساس بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية باعتبار التعليم قضية قومية .

وسوف نتناول أهم التشريعات والقرارات التي صدرت في ضوء السياسة التعليمية الجديدة والتي تهدف إلى إدخال المستحدثات التكنولوجية بالتعليم قبل الجامعي في مصر بهدف تحديثه من خلال الاهتمام بالتوجيهات الجديدة والتي كان من أهمها ما يلي:-

١- **الاهتمام باللغات :**

وقد أوصى "مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائي بالبدء في إدخال تعليم اللغة الإنجليزية بدأ من الصف الرابع الابتدائي ولتحقيق هذه التوصية تم بالفعل ابتداء من العام الدراسي ١٩٩٤م/ ١٩٩٥م إدخال اللغة الإنجليزية للصف الرابع الابتدائي وأصبحت مادة أساسية تضاف درجاتها إلى المجموع الكلي للتلميذ ابتداء من عام ٩٥ – ١٩٩٦م "[١] وكان الهدف من ذلك هو تسليح الطلاب بلغة يستطيعون بها أن ينظروا إلى المستقبل ومع استمرار مسيرة الإصلاح تم إدخال اللغة الإنجليزية للصف الأول الابتدائي من عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ م .

(١) نجلاء محمد حامد ، أماني عبد القادر محمد ، مرجع سابق ، ص ٣٤٤.

٢- الاهتمام بالوسائط المتعددة في التعليم :

ومع حرص وزارة التربية والتعليم على الاستمرار في تحديث التعليم قبل الجامعي في مصر سارعت بإدخال الوسائط المتعددة بإصدار " القرار الوزري رقم (٩) لعام ١٩٩٦م بشأن تشكيل لجنة الوسائط المتعددة ، وحددت المادة الأولى من القرار أهم اختصاصاتها كالتالي"[١]

- وضع السياسات العامة للوسائط المتعددة في التعليم وتكوين خبرة قومية في هذا المجال .
- العمل على ترسيخ الفكر التكنولوجي في التعليم قبل الجامعي باستخدام الوسائط المتعددة .
- وضع الأطر العامة لنماذج متطورة لبرامج الوسائط المتعددة و أسس تقييمها .
- وضع السياسات العامة لخطط التدريب في مجالات استخدام الحاسب الآلي وتكنولوجيا الوسائط المتعددة والتدريب على تأليف المواد التعليمية بالوسائط المتعددة ودراسة التقنيات الحديثة والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال .

ويُعد صدور هذا القرار بداية التخطيط لإدخال الوسائط المتعددة بالتعليم العام في مصر كاتجاه من السياسة التعليمية نحو تحديث التعليم .

٣- الاهتمام بمشروع مناهل المعرفة :

وفي ضوء اهتمام وزارة التربية والتعليم بإدخال المستحدثات التكنولوجية كالإنترنت والاتصال عن بعد بالتعليم العام " صدر القرار الوزرى رقم (١٢١) لعام ١٩٩٦م بشأن تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ مشروع مناهل المعرفة ونصت المادة الأولي من القرار على تشكيل لجنة من وزارة التربية والتعليم والهيئة القومية للاتصالات السلكية

(١)القرار الوزاري، رقم (٩) لسنة ١٩٩٦م بشأن : تشكيل لجنة الوسائط المتعددة في التعليم.

اللاسلكية بوزارة النقل والمواصلات للإشراف على تنفيذ هذا المشروع وتكون اختصاصاتها كالتالي"[1] :

الإشراف على تنفيذ شبكة الاتصالات لصالح مشروع مناهل المعرفة طبقاً لمراحل المشروع والتوقيتات المحددة لذلك ويشمل ذلك : شبكة الربط لعدد (٢٠٠) مدرسة، شبكة الألياف الضوئية لنظام الاجتماع"بالفيديو كونفرانس "، شبكة الربط مع الإنترنت ، شبكة الربط لمشروع الاتصالات عبر الأقمار الصناعية ، خطوط التليفونات بالمدارس ومراكز تدريب التطوير ونوادي العلوم والمركز الاستكشافي والمتاحف والمكتبات ، وضع الخطط والمقترحات اللازمة للحفاظ على الصلاحية الدائمة للأجهزة والشبكات ورفع كفاءتها الاشتراك فى أعمال الدراسات الخاصة بتطوير الاتصالات بمشروع مناهل المعرفة .

ومن هذا المنطلق كانت توجهات السياسة التعليمية نحو إدخال التكنولوجيا والأساليب الحديثة فى التعليم بهدف تحديثه والنهوض به حتى يؤدى إلى تحسين مخرجاته ويضمن لمصر مكانة مرموقة بين دول العالم .

٤- الاهتمام بالتطوير التكنولوجي :

ومع استمرار المجهودات التى تبذلها وزارة التربية والتعليم لتحديث المنظومة التعليمية "صدر القرار الوزرى رقم (٨) لسنة ١٩٩٧م بشأن إنشاء مركز التطوير التكنولوجى ودعم اتخاذ القرار،وهذا المركز يتبع وزير التعليم مباشرة ويكون هدفه التخطيط والتنفيذ والمتابعة لمشروعات تطوير التعليم التكنولوجى، وأيضا يسهم فى نشر مفاهيم المعلوماتية فى التعليم قبل الجامعى .

(١) القرار الوزاري ، رقم (١٢١) لسنة ١٩٩٦م بشأن: تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ مشروع مناهل المعرفة .

وذلك باستخدام تكنولوجيا التعليم وتكنولوجيا والاتصالات والوسائط التعليمية الحديثة " [١].

ويُعد هذا المركز هو المسئول عن إدخال تكنولوجيا التعليم بالمدارس وإمدادها بالمعامل المطورة ومعامل الوسائط المتعددة وأيضا تدريب العاملين والمعلمين بالوزارة ويوجد بكل مديرية تعليمية مركز تطوير تكنولوجي يسهم بدوره فى نشر التجديد التربوي بمدارسنا في ظل التوجيه العام للسياسة التعليمية الجديدة .

٥- الاهتمام بإنشاء مدارس ومجمعات تعليمية حديثة :

وتمشياً مع سياسة تحديث التعليم حرصت وزارة التربية والتعليم على إنشاء مدارس تكنولوجية متطورة تسهم في إعداد كوادر فنية تقوم بدورها في صيانة الأجهزة المتطورة في التعليم ولهذا سارعت بإنشاء ما يلي:-

أ- المدرسة الفنية لتكنولوجيا الصيانة :

صدر "القرار الوزري رقم (٢٤٠) لسنة ١٩٩٦م بشأن إنشاء مدرسة فنية لتكنولوجيا الصيانة " [٢]بهدف إعداد أفراد مدربة على صيانة الأجهزة المتطورة بمدارسنا وأيضا ربط التعليم باحتياجات سوق العمل وهذا ما تسعى إليه السياسة التعليمية الجديدة .

ب- المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات :

صدر "القرار الوزري رقم (٥٧٦) لسنة ١٩٩٧م بشأن إنشاء المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات "[٣]

(١) القرار الوزاري ، رقم (٨) لسنة ١٩٩٧م بشأن : إنشاء مركز التطوير التكنولوجي ودعم اتخاذ القرار.
(٢) القرار الوزاري ، رقم (٢٤٠) لسنة ١٩٩٦م بشأن: إنشاء المدرسة الفنية لتكنولوجيا الصيانة.
(٣) القرار الوزاري ، رقم(٧٥٦) لسنة ١٩٩٧م بشأن: إنشاء المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات.

ج - مجمع تعليمي متكامل :

وتعمل السياسة التعليمية الجديدة على إنشاء مبانٍ تعليمية حديثة بمواصفات ومعايير دولية ولذلك " صدر القرار الوزاري رقم (٣٣٥) لسنة١٩٩٨ م بشأن إنشاء مجمع تعليمي بمدينة الإسماعيلية يضم مدارس تجريبية لغات ومركز تدريب للمعلمين ومركز تطوير تكنولوجي ومركز بحوث المستقبل للتعليم قبل الجامعي"[١]

ويمثل هذا المجمع التعليمي وحدة تربوية متعددة الأهداف والمستويات لتطوير العملية التعليمية في مصر بهدف بناء الإنسان المصري القادر على التعامل مع متطلبات عصر التقدم التكنولوجي والذي أصبح واقعاً نلمسه في شتى مجالات الحياة اليومية .

٦- إدخال مواد تعليمية متطورة :

في ظل السياسة التعليمية الجديدة سارعت وزارة التربية والتعليم بإدخال بعض المواد الجديدة والتي تنمي لدى الطلاب القدرة على التعامل مع المستحدثات التكنولوجيا الحديثة وأيضاً لكسبهم القدرة على الإبداع والتفكير العلمي ، ومن أهم المواد الدراسية التي أضيفت للتعليم العام في مصر ما يلي :-

أ- مادة الكمبيوتر :

صدر" القرار الوزاري رقم (١٦٨) بتاريخ ١٩ / ٨ / ٢٠٠٠م بشأن إضافة مادة الحاسب الآلي بكافة مراحل التعليم العام ، كمادة أساسية اعتباراً من العام الدراسي ٢٠٠٠ / ٢٠٠١م "[٢]

(١) القرار الوزاري ، رقم (٣٣٥) لسنة ١٩٩٨م بشأن: إنشاء مجمع تعليمي بمدينة الإسماعيلية.
(٢) لقرار الوزاري، رقم(١٦٨) لسنة ٢٠٠٠م بشأن: إضافة مادة الحاسب الآلي كمادة أساسية بكافة مراحل التعليم العام.

ب- مادة التكنولوجيا :

صدر"القرار رقم (٢١٦) بتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨م بشأن تدريس التكنولوجيا بالصف الأول الإعدادي (عام – مهنى) اعتباراً من العام الدراسى ٢٠٠٠/٢٠٠١م وعلى أن يتم تدريسها فى باقى الصفوف الإعدادية فى الأعوام التالية ، وهى ومادة رسوب ونجاح ولا تضاف إلى المجموع[١] " ثم صدر "القرار الوزرى رقم (١٤٣) بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٥م بشأن تقويم مادة التكنولوجيا للصف الثالث الإعدادي (عام- مهني) وبداء تدريسها فى العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م" [٢].

٧- الاهتمام بإنشاء وحدات تدريبية :

صدر القرار الوزرى رقم "(٩٠) فى ٢٠٠١/٤/١٨ أن تنشأ بكل مدرسة (ابتدائي- إعدادي - ثانوي عام وفنى) وحدة للتدريب ، يصدر تشكيلها من مجلس إدارة المدرسة وتضم أحد نظار أو وكلاء المدرسة ، وتختص وحدة التدريب بما يلى: تخطيط وإعداد البرامج التدريبية – تنفيذ البرامج التدريبية بالمدرسة – المتابعة الفنية لما تم تنفيذه بوحدة التدريب بالمدرسة " [٣]

وفى نفس الشأن صدر القرار الوزري "رقم (٤٨) بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٦ تم بمقتضاه تغيير مسمى وحدة التدريب إلى وحدة التدريب والتقويم ونص القرار بالإضافة للاختصاصات السابقة، فإنها تقوم بتقويم الأداء ورفع تقارير عن نتائج أعمال التقويم إلى الإدارة التعليمية" [٤].

(١) القرار الوزاري، رقم(٢١٦) لسنة ٢٠٠٠م بشأن: تدريس مادة التكنولوجيا بالصف الأول الأعدادي (عام- مهني)
(٢)القرار الوزاري، رقم(١٤٣) لسنة ٢٠٠٢م بشأن: تقويم التكنولوجيا للصف الثالث الأعدادي .
(٣) القرار الوزاري، رقم(٩٠) لسنة ٢٠٠١م بشأن: إنشاء وحدة للتدريب بالمدارس .
(٤) القرار الوزاري، رقم(٤٨) لسنة ٢٠٠٢م بشأن: تغيير مسمى التدريب إلى وحدة التدريب والتقويم .

ولكن الواقع الحالى يشير إلى أن هذه الوحدات التدريبية المنشأة بمدارس التعليم قبل الجامعي لا تقم بالعمل المختصة به لأن المسئولين عنها غير متخصصين

فى مجال التدريب ، وأيضاً لم يتوفر الدعم المادى الذى يشجع على الإقبال على البرامج التدريبية وبالتالى فهى تفقد الجدوى من إنشائها .

٨- الاهتمام بإعداد المعايير القومية للتعليم قبل الجامعى :

وحرصت السياسة التعليمية الجديدة على وضع معايير قومية للتعليم قبل الجامعى فى مصر من خلالها قياس نتائج الأداء العملية التعليمية على أسس علمية ولهذا صدر "القرار الوزارى رقم (١٨٩) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٣م بشأن تشكيل لجنة عاليا لإعداد معايير قومية لمخرجات التعليم بكل مراحله "[١] وفى ضوء ذلك أعدت وزارة التربية والتعليم المعايير القومية للتعليم العام فى مصر فى ثلاثة مجلدات متوفرة بالمكتبات .

٩- الاهتمام بتكوين قاعدة بيانات بالمدارس :

مع توفر أجهزة الكمبيوتر بالمدارس وأيضا شبكات الإنترنت تم استغلالها فى إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات لطلاب المدارس بكل مدرسة ولذلك صدر "القرار الوزارى رقم (٩٩) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٨م بشأن إنشاء بالمدارس بكافة المراحل التعليمية المختلفة وحدة تسمى وحده المعلومات والإحصاء وتشكل بقرار من مجلس إدارة المدرسة على النحو التإلى أحد الوكلاء – وأحد العاملين بالحاسب الإلى - وعدد من المعاونين "[٢]

وتتطلب السياسة التعليمية الجديدة تضافر كافة الجهود البشرية والمادة، لجعل مشروع تكنولوجيا التعليم بالمدارس مشروعاً يغطى كل مدارس التعليم قبل الجامعى بالتوسع في نشرها وزيادة عددها بما يتناسب مع عدد الطلاب بكل مرحلة، وبالرغم من

(١) القرار الوزارى، رقم (١٨٩) لسنة ٢٠٠٢م بشأن:- تشكيل لجنة عاليا لإعداد معايير قومية لمخرجات التعليم.
(٢) القرار الوزارى ، رقم (٩٩) لسنة ٢٠٠٢م بشأن: إنشاء وحدة المعلومات والإحصاء بكل مدرسة.

الجهود التي تبذلها الوزارة بكافة مراحل التعليم من خلال الاهتمام بالمعلم وتطوير أدائه وأيضا تحديث المناهج بما يواكب المستحدثات التكنولوجية وتطوير الإدارة وتجديد المبانى المدرسية التي تتمشى مع متطلبات التجهيزات الحديثة .

خامساً : مجموعة تقارير التعليم مشروع مبارك القومي :

واصلت وزارة التربية والتعليم إصدار تقرير سنوي يحمل عنوان مشروع مبارك القومي منذ عام ١٩٩٢م وحتى عام ٢٠٠٣م، وهذه التقارير تعرض أهم الإنجازات التي تمت بالتعليم وأيضاً التي يرجى تحقيقها مستقبلاً ، وقد تبنت وزارة التربية والتعليم جملة من الاستراتيجيات لتدعيم التعليم المصري وتطويره بهدف تذويد أبنائنا بالمهارات التي تمكنهم من التفاعل الذكي والتعايش الآمن مع مقتضيات هذا المجتمع ومن أبرز هذه الاستراتيجيات ما يلي[١]:

- مدرسة فعالة تقود التطوير التربوي وتحقق أهداف التعليم المتميز للجميع .
- إدارة تربوية متميزة تعكس خصائص المعرفة وتؤكد للامركزية .
- معلم متمكن وملتزم متعدد الأدوار حريص على تطوير ذاته المهنية .
- مناهج ومواد تعليمية عصرية معتمدة على التكنولوجيا المتقدمة وقادرة على مواجهة تحديات المعلوماتية وإتاحة فرصه المناقشة محليا وعالمياً .
- مشاركة مجتمعيه إيجابية ومسئولة ، تجسد دور الفرد والمجتمع المدني الأهلي فى دعم جهود تطوير التعليم .
- تعليم فنى مميز يلبى حاجات سوق العمل فى عالم سريع التغير.
- تكنولوجيا متطورة داعمة للعملية التعليمية.

(١)وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ، التعليم المصري في مجتمع المعرفة ، مرجع سابق ص٣١.

- شراكه دولية داعمة لمسيرة تطوير التعليم.
- معايير قومية للتعليم المصرى إطار عالمى مقارن .

ومن الواضح أن السياسة التعليمية الجديدة والتى تسعى الوزارة لتنفيذها بالتعليم قبل الجامعى فى مصر والمتمثلة فى الإجراءات والقوانين بعضها يطبق على أرض الواقع ولكن الكثير منها يكون على الورق فقط وربما يرجع ذلك إلى عدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية، وأيضاً وجود خلل فى عملية التطوير التعليمى لأنه لا يتفق مع طبيعة المجتمع المصرى وربما يرجع أيضا إلى ضعف حماس القائمين على تنفيذ السياسة التعليمية متمثلة فى المعلمين والإدارة لأنهم مازالوا متمسكين بالأساليب التقليدية سواء الخاصة بطرائق التدريس أم الأسلوب الإداري، أو ربما يرجع السبب إلى الخوف من التجديد وعدم تقبله وأيضا إلى إجراءات السياسة التعليمية نفسها والتى تفوق الواقع الحقيقى لطبيعة التعليم وبالتالي تتأثر إجراءات تنفيذ السياسة الجديدة وربما يأتي بنتائج عكسية.

الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها التجديد التربوى بالتعليم العام فى مصر.

نحن نعيش فى عالم أصبح كقرية صغيرة ليس لها حدود عازلة وتتداخل تبعاً لذلك خبرات الشعوب والدول ولهذا تتسابق نحو التقدم والتفوق العلمى والتكنولوجي والذى يمتلك المعرفة والعلم سوف تكون له الصدارة فى القرن الحادى والعشرين .

ولابد أن يتصف هذا الفرد الذى يعيش هذا العصر" بصفات جديدة تؤهله للتكيف مع المعطيات الجديدة بحيث يتجاوز مرحلة استهلاك العلم والتكنولوجيا والتبعية للدول المتقدمة إلى مرحلة الابتكار والإبداع الأصيل الفعال عن طريق تكنولوجيا متطورة تتماشى مع الواقع الفعلى للمجتمع المصرى "[1] ولكى يحدث ذلك لابد أن نقدم لأبنائنا تعليماً متطوراً يعدهم للعصر الحديث الذى نعيشه .

(١) بثينة حسنين عمارة ،التنمية البشرية وأساليب تدعيمها،القاهرة:دار لطفى للطباعة،٢٠٠٣م ص ٢٦.

ويجب ألا نقدم لأبنائنا الذين نعدهم للقرن الواحد والعشرين "تعليماً تقليداً غابت عنه ثقافة الإبداع وعلينا أن نتجاوز التعليم للامتحانات إلى التعليم للحياة وامتلاك الأساسيات التى يحتاجها القرن القادم بحيث تعنى مدارس المستقبل بتعليم أسس الاتصال ومهارات حل المشكلات والمعرفة العلمية والتكنولوجية وكلها أدوات للتفكير تتيح لأبنائنا فى الغد حسن التعامل مع عالم التكنولوجيا والتقنيات المتقدمة "[1] .

ولكى يتم ذلك لابد من تحديث التعليم العام فى مصر وأن يقوم على مجموعة من الأسس الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتى يجب غرسها فى طلابنا منذ الصغر لكى نسلحهم بصفات يستطيعون بها أن يتعاملوا مع التغيرات المتلاحقة التى تشنها التكنولوجيا والتي تتجاوز قدرات الطلاب على التلقى والاستيعاب وأيضاً تنمى لديهم المقدرة على الاختيار المناسب لعادته وتقاليده التى تعبر عن الثقافة العربية الإسلامية .

وسوف نتناول أهم الأسس الذى يجب أن يقوم عليها التعليم العام فى مصر وكان من أهمها ما يلى :

أولا: الأسس الاجتماعية :

تُعد الأسس الاجتماعية من أهم المقومات التي يجب أن يقوم عليها تحديث التعليم في مصر لآن المشكلات الاجتماعية من أخطر المشاكل التي تعوق التعليم من القيام بدوره في المجتمع والتي يجب أن "نعالجها إذا رغبنا في إتاحة الفرصة للمدارس للنجاح في المستقبل "[2] .

(١) حسن شحاته ، مفاهيم جديدة لتطوير التعليم فى الوطن العربى ،القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب ،٢٠٠٠م ص ص ١٥- ١٦.

(٢) دونا أوتشيدا وآخرين ، إعداد التلاميذ للقرن الحادي والعشرين ، (ترجمة) محمد نبيل نوفل دمشق : المركز العربى للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، ١٩٩٨م ، ص ٢٧ .

ولذا يجب على القائمين على تحديث التعليم أن يأخذوا في اعتبارهم أهمية غرس الأسس الاجتماعية السليمة والعمل على تنميتها من خلال المناهج المطورة والمستحدثات التكنولوجية التي تعتمد على تطوير التعليم.

أهم السلوكيات التي يجب أن تغرسها المدرسة المطورة في طلابها وتسعى إلى تنميتها حتى تعدهم للتعامل مع متغيرات القرن الحادي والعشرين، ومن أهم هذه السلوكيات ما يلي :

١- التأكيد على العمل التعاوني :

النظام العالمي الجديد يقوم على العمل التعاوني ويظهر ذلك فى التكتلات الاقتصادية التي تجمع بين العديد من الدول ذات الأجناس المختلفة وبالتالي فعلى التربية أن تعد الفرد "منذ بداية حياته على نبذ الأنانية والبعد عن التمركز حول الذات وحب المشاركة والتعاون مع الآخرين"[١] وأن تنمي أيضا مهارات التفاعل والاتصال مع الآخرين

وذلك من خلال ما تقدمه المدرسة المطورة بحيث تصبح " قاعة الدراسة مختبراً للتدريب على اتخاذ القرارات بطريقة تعاونية وبناء الروح الجماعية والجماعة وعلى مديري المدارس والمدرسين أن يكونوا نموذجاً وقدوة لتلاميذهم "[٢] مثلاً يحتذي به في العمل التعاوني المثمر.

ويتطلب هذا اتخاذ خطوات فاعلة نحو تحديث التعليم العام الذي يأخذ في اعتباره المتغيرات التي طرأت على المجتمع المصري ، ومن أهمها التوجه نحو الخصخصة والتوسع نحو القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية وجميعها يتطلب أفراداً ذات طابع

(١) محمد الأصمعي محروس ، الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق ، مرجع سابق ، ص ٦٦٧.
(٢) دونا أوتشيدا وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١١ .

علمي ومهنى خاص يعتمد على العمل التعاوني ويقع العبء الأكبر على التعليم المطور والذي يسهم بدور في إعدادهم للتعامل مع المستقبل

٢- التاكيد على احترام قيمة الجهد والعمل :

الواقع الحالي للنظام التعليمي العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة لا يربط بين التعليم وسوق العمل مما يترتب علية انتشار البطالة بين المتعلمين وأيضا عدم احترام قيمة الجهد والعمل ولهذا يجب على الدول العربية أن تحدث نظامها التعليمي بالمناهج المطورة والمستحدثات التكنولوجيا القادرة على إعداد أفراد تتوافر لديهم القدرة على التعامل مع متطلبات السوق الحالي .

ولكي يكون التلميذ معد إعدادا جيداً لابد أن تنمي لديهم قيمة احترام الجهد والعمل من خلال تعليم مطور يعتمد على الأنشطة المدرسية وأيضا الاشتراك في الأندية العلمية التي توفرها المدرسة وتسهم في تنمية شخصية التلميذ وإكسابه سلوك حب العمل وتعظيم قيمة العمل والتخلي عن الأفكار القديمة التي تحقر الكثير من الحرف والتي يعزف عنها الشباب

ومن هنا كان التوجيه نحو المدارس المنتجة في تحقيق التفاعل بين التعليم والعمل المنتج بالاعتماد على الأسس العلمية للعمل والتدريب على مهاراته داخل المدرسة وتتحول إلى وحدة تعليمية منتجة تزرع في طلابها حب العمل والتعود عليه منذ الصغر ليصبح أفرادها نافعين في المجتمع لهم دورهم في ازدهار وتقدم الأمة العربية.

٦- التاكيد على فهم واحترام الآخرين :

يجب أن يصبح فهم واحترام الآخرين قيمة سائدة في المجتمع وأن تسعى المدرسة المطورة فى غرسها بين طلابها من خلال المناهج الحديثة والأنشطة التربوية القائمة على المستحدثات التكنولوجية التعليمية الموجودة حالياً بالمنظومة التعليمية في ضوء اتجاه الدولة نحو تجديد التعليم المصري .

وللمدرسة دورٍ فعالٍ وهام وحيوي في تنمية سلوك الطلاب نحو احترام الآخرين بالاعتماد على " رفع كفاءة التعليم ليكون قادراً على تنمية القدرات العقلية والميول والاتجاهات إلى أقصى حد ممكن بحيث يكون التعليم هو الأداة الفعالة لإعداد الأجيال لمواجهة تحديات المستقبل بتغيراته ومشكلاته ومفاجأته مع توفير المناخ التربوي المناسب لكل فرد " (١).

بهدف نشر السلوكيات التي تحافظ على ترابط المجتمع ووحدته وفي نفس الوقت يمكنها التصدي للمخاطر الخارجية التي تهدد كيان المجتمع المصري.

٤- التاكيد على قيمة تحمل الفرد مسئولية أعماله :

في كثير من الأحيان يتخلى الفرد عن مسئوليته بإلقاء اللوم على غيره عند الفشل ولكن الحقيقة أنه هو نفسه لم تكن لديه القدرة على تحمل المسئولية لأنه لم يتدرب عليها في المدرسة منذ الصغر وبذلك أصبح فرداً غير مسئول يلقي باللوم على الآخرين عند إخفاقه في النجاح.

ومن هذا المنطق يجب على المدرسة أن تنمي لدى التلميذ القدرة على تحمل المسئولية وأن تعمل على "تنمية إدراكه للواقع وصقل مهاراته بل واكتساب مهارات جديدة يصعب على أي مؤسسة اجتماعية أخرى أن تكسبها له "(٢) بالاعتماد على التجديد التربوي للعملية التعليمية في جميع جوانبها المختلفة بهدف إكسابه القدرة على تحمل المسئولية وذلك بتدريبه منذ الصغر على الأعمال البسيطة بالتعاون مع زملائه في إجراء الأنشطة التي يجب أن يوفرها المنهج المطور.

(١) بثينة حسنين عمارة ، التنمية البشرية وأساليب تدعيمها ، مرجع سابق ، ص ٧٧ .
(٢) سعيد إسماعيل على، فقه التربية مدخل إلي العلوم التربوية ، القاهرة : دار الفكر العربي ٢٠٠١م، ص ٢٦٥.

٥- التاكيد على قيمة وأهمية الوقت :

يُعد الوقت من العوامل الهامة التي يجب على الفرد أن ينظمه بحيث يستفيد من أوقات الفراغ في إشباع رغباته وانفعالاته وقدراته الإبداعية في صورة هوايات وأعمال وأنشطة اجتماعية مفيدة له وللمجتمع.

ويجب على المدرسة أن تنمي لدى طلابها منذ الصغر الاعتماد على أنفسهم في تنظيم أوقاتهم والتفريق بين الوقت المخصص للعمل والوقت المخصص للعب من خلال المناهج المطورة والأنشطة التربوية التي تؤكد على الاستخدام المفيد للوقت واستغلاله بأسلوب جيد وبذلك يتكون لدى الطلاب القدرة على احترام الوقت والمحافظة علية من أجل بناء دولة متقدمة تقوم على أسس اجتماعية سليمة.

٦- التاكيد على الترابط الاجتماعي :

يشعر الفرد بعدم الأمان في ضوء التغييرات والمتناقضات التي يمر بها العالم اليوم وأصبح هذا يفرض عليه الانعزال والاهتمام بشئونه على حساب الآخرين ويؤدي هذا بدوره إلى تفكك المجتمع وربما انهياره داخلياً وهذا ما تسعى إليه الدول المتقدمة للمجتمعات النامية بصفة عامة حتى تظل تابعة لها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

ومن هذا المنطلق يجب على الدول العربية ومنها مصر أن تسرع بتحديث نظامها التعليمي ليشعر "التلاميذ بالدافع والقدرة على تحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية وأمتهم باستمرار"[1] عن طريق الأنشطة التربوية التي تعزز المناهج المطورة والتي تكسبهم المقدرة علي حب الآخرين وتقوى الروابط الاجتماعية التي تقوى تماسك المجتمع وتحافظ عليه حتي يستطيع التصدى للمخاطر التي تفرض علينا من العالم الخارجي .

(١) دونا أوتشيدا وآخرون، مرجع سابق ، ص٣٢ .

ويمكن للمدرسة المطورة أن تقوى شعور التلاميذ بالتجانس وتهيئة فرص تعليمية حديثة تجعلهم يحسون بأنهم يعملون لتحقيق مصلحة مشتركة وأيضا تسهم المدرسة الجديدة في "تكوين مجتمع مدرسي متلاحم وتزداد العلاقات الاجتماعية تماسكا وتلاحما إذا ما أخذت العلاقات بين الأفراد العاملين بالمدرسة نوعا من المودة والتعاون الذى يأخذ صور للعلاقات بين التلاميذ بعضهم البعض وبين المعلم والتلميذ وبين المعلم وزميله وبين الإدارة المدرسية والعاملين "[1]

وبذلك يتربى التلميذ علي العلاقات الاجتماعية السليمة التى تكسبه التعاون المشترك بينه وبين أقرانه ليزداد الترابط الاجتماعي .

٧- التاكيد علي تنمية أنماط اجتماعية جديدة :

يمر العالم بتغيرات جذرية في شتي مجالات الحياة أدى هذا بدوره إلي ظهور أساليب اجتماعية حديثة بالمجتمع المصري وبذلك يزيد العبء علي التربية في القيام بدورها بالتنشئة الاجتماعية السليمة لأفراد المجتمع بالاعتماد على نظم تعليمية متطورة تنمي لديهم أنماطاً اجتماعية مرنة تتمشى مع الثقافة العربية .

ويتطلب هذا من المدرسة المطورة القيام بدورها في "خلق درجة عالية من المرونة في أساليب الفرد واتجاهاته حتى يصبح قوة في توجيه التغير الاجتماعي"[2] الذي يناسب الحياة الاجتماعية المصرية ويتحقق ذلك من خلال المناهج المطورة والأنشطة التربوية التي تخدم الطلاب وتنمي لديهم القدرة على اكتساب أنماط اجتماعية جديدة تتناسب مع التطورات التكنولوجية الحديثة .

---

(١) محمد وجيه الصاوى، المدرسة كمؤسسة اجتماعية، من كتاب دراسات فى أصول التربية ،ط ٦،الدوحة : دار الثقافة ،١٩٩٩م ،ص٢٧١ .

(٢) محمد الهادي عفيفي ، في أصول التربية ، القاهرة : مكتبة ألا نجلو المصرية ، ١٩٨٥، ص ٢٠٨ .

وبالاعتماد على التجديد التربوي للنظام التعليمي في ضوء الإمكانيات المتاحة المادية والبشرية - والتخطيط المستقبلي للتعليم بأيدٍ مصرية بعيداً عن الاقتباس والاستعارة من نظم تعليمية أخرى سوف يوفر هذا فرصة حقيقية لبناء نظام تعليمي مصري يسهم في إعداد الكوادر البشرية القادرة على تحقيق التنمية في كافة مجالات الحياة وفي نفس الوقت يسهم في نشر العلاقات الاجتماعية السليمة التي تقوي الروابط المجتمعية التي يقوم عليها مجتمع الغد.

ثانياً : الأسس الاقتصادية :

لا زالت النظم التعليمية بالدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة غير قادرة على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية لأن المخرجات التعليمية الحالية لا تناسب سوق العمل وفي نفس الوقت ظهرت أنماط اقتصادية جديدة بين أفراد المجتمع تعبر عن زيادة النزعة الاستهلاكية غير المنطقية لانتشار الأجهزة التكنولوجية ولتحقيق رغباتها في فرض سيطرتها الاستعمارية على الدول الفقيرة ومنها مصر.

ومن هذا المنطلق يجب علينا الإسراع بتحديث نظامنا التعليمي ليواكب المتغيرات العصرية التي تفرض علينا وذلك من خلال تطوير التعليم الذي "يعد الأفراد لسوق العمالة ويوزع القوى العاملة المدربة على كافة القطاعات والمهن ويتجنب الأزمات النوعية التي ترتبط بالعمالة كنقص الكفاءات في وظائف فنية خاصة "[1] بالتخطيط المستقبلي لربط التعليم بالتنمية الاقتصادية فإذا أردنا لمجتمعنا التقدم والازدهار لابد أن يقوم التجديد التربوي للتعليم العام في مصر على بعض الأسس الاقتصادية ومن أهمها ما يلي :

(١) محمود قمبر ،التعليم كنظام مقوماته ووظائفه ، من كتاب دراسات في أصول التربية ، ط ٦ الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٩٦م ، ص ١٥٥.

١- إعداد الكوادر الفنية وتحسين الإنتاج :

نعيش اليوم عصر التقدم والازدهار بفضل العلم وتقنياته الحديثة ومن الضروري أن يتفهم المسئولون عن التعليم ذلك " ولا بد من مراجعة نظم التعليم ومناهجه وتعديله بحيث ينمي المهارات ويتعمق فيها وأيضا ينمي اتجاهات عقلية جديدة تتفق ووظيفة المجتمع المصري والتركيز على الأخذ بالتكنولوجيا واكتساب مهارات تتصل بالدقة والفهم الموضوعي واكتساب طرق جديدة للتفكير" (١)

ومن هنا فإن تحديث التعليم يمكن أن يقوم بدور في إعداد الكوادر الفنية القادرة على التعامل مع متطلبات سوق العمل والذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وبذلك يتحمل التعليم مهمة إعداد أجيال المستقبل .

ويعنى هذا أن التعليم المطور يمكن أن يلبي متطلبات التنمية الاقتصادية ويوفر الكوادر البشرية الماهرة التي تسهم بدورها في إنتاج متميز يضمن تسويقاً داخلياً وخارجياً ونعتمد فيه على أنفسنا ويمكن الاستغناء عن استيراد التكنولوجيا من الخارج وتصنيعها .

٢- تزويد الطلاب بالمهارات العلمية :

والتعليم المطور يجب أن يوفر المواد الدراسية الحديثة التي تنمي لدى الطلاب المهارات العلمية وتحبب لديهم العمل اليدوي منذ الصغر وهذا ما "تفقده النظم التعليمية العربية الحالية والتي تعجز أجهزة التربية والتعليم عن خدمة اقتصاديات الدول العربية وتمثل هذا بصفة أساسية في عجز واضح في القوى العاملة الفنية من مستوياتها المختلفة وفائض كبير من فئات أخرى لم يعد المجتمع في حاجة إليها وقد أدى هذا فيما أدى إلى تأخر في معدلات التنمية وعجز ميزانيات بعض الدول عن تمويل برامج التعليم نفسها "(٢).

(١) إبراهيم عصمت مطاوع ، أصول التربية ، ط٣ ، القاهرة :دار المعارف ، ١٩٨٣م ص ٩٩.
(٢) إبراهيم عصمت مطاوع، التجديد التربوي أوراق عربية وعالمية ، القاهرة :دار الفكر العربي، ١٩٩٧م ، ص ٢٧.

ولكي تلحق الدول العربية بركب التقدم عليها الإسراع بتحديث المنظومة التعليمية بكافة جوانبها بالاعتماد على التكنولوجيا التي تقدم للطلاب خدمات تربوية جديدة تكسبهم مهارات علمية تغرس لديهم روح العمل الإنتاجي الذي يسهم بدوره في تقدم المجتمع العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة .

٢- التاكيد على تنمية العادات الاستهلاكية السليمة :

زادت في الفترة الأخيرة تداعيات اقتصادية حديثة تدعو الأفراد إلى زيادة الاستهلاك وذلك نظراً للتطور الهائل الذي حدث للوسائل الاتصالية الفضائية من خلال ما تبثه من إعلانات تثير" الشهية وتحث على الفضول وتدعو إلى المغامرة أحيانا وتفتح أبوابا جديدة في الاستهلاك وتساعد علي استنباط أنواع من السلوك لم تكن معروفة من قبل وليست هناك حاجة إليها "(١)

ويؤدي هذا بدوره إلى ظهور أنماط استهلاكية دخيلة على المجتمع المصري وأيضا إضافة أعباء مادية جديدة تؤثر على مستوى المعيشة لهم .

ويمكن للتربية أن تقوم بدور هام في تنمية العادات والوعي الاستهلاكي السليم عند كثير من الأفراد ويتمثل فيما يلي"(٢):

- تنمية الاتجاه الاستهلاكي السليم : عن طريق تقديم وتصفية التراث الثقافي مما علق به من أنماط خاطئة ومضللة وهذا لا يتم ألا بتحرير الأفراد من الجمود والتزمت الضار باتجاه الثقافة .

(١) مروان كجك ، الأسرة المسلمة أمام الفيديو والتلفزيون ، القاهرة : دار الكلمة الطيبة ١٩٨٦م، ص ١٥٣.
(٢) إبراهيم عصمت مطاوع ، أصول التربية ، مرجع سابق، ص ١٠٠.

- تنمية القدرة على التمييز بين الإعلانات المختلفة المتصلة بالسلع نظراً لتضخم دور الإعلام في الإعلان عن البضائع الاستهلاكية وزيادة خطورته وسط الإنتاج الكبير حيث تتعدد السلع وتتشابه .
- تنمية الذوق والذكاء والفهم فيما يتصل بعمليات الاستهلاك ، وذلك لان أنماط الاستهلاك تتأثر تماماً بما يتكون لدى المتعلم من خلفية علمية .
- تنمية القدرة على تنظيم الميزانيات الخاصة وحسن توزيعها وتدبير الإنفاق على أنماط الاستهلاك المختلفة.

والتنمية الاقتصادية لا تتحقق بدون نشر الوعي الاستهلاكي السليم بين أفراد المجتمع ولكي يتحقق ذلك لابد من الاعتماد على تحديث النظام التعليمي القائم الذي يسهم بدوره في تنمية الطلاب على أنماط عادات استهلاكية تتمشى مع طبيعة المجتمع المصري التي تدعو إلى عدم الإسراف أو التبذير والاعتدال في الاستهلاك ويوفر التعليم المطور والمواد الدراسية التي تحث على فهم الاقتصاد وتكسبهم القدرة على تعلم الادخار وعدم الاستهلاك الزائد وبذلك يتعود التلاميذ منذ الصغر على سلوكيات استهلاكية سليمة تقوم على أسس تعبر عن الثقافة العربية الإسلامية .

٤- التاكيد على قيمة إتقان العمل :

إتقان العمل والاهتمام به من العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية التي يجب غرسها في أفراد المجتمع ولكي يتم ذلك لابد أن تقدم لطلابنا نماذج طيبة في المناهج الدراسية المطورة والتي تدعم سلوكهم بالتعليم والتعاون وإجراء التجارب العلمية التي تكسبهم مهارة إتقان العمل منذ الصغر حتى يتعودوا عليها وتصبح عادة لديهم ترفع إلي المزيد من الإنتاج في المجتمع .

وقد اعتاد أفراد المجتمع المصري في كثير من الأحيان على عدم إتقان العمل ويسبب هذا الكثير من المشكلات التي تؤثر على الاقتصاد الوطني ولكن بالاعتماد على التجديد التربوي للتعليم العام والذي يسهم في إدخال مواد تعليمية جديدة – مادة التكنولوجيا تنمي لدى الطلاب القدرة علي التنافس الجيد فيما بينهم حتى يظهر كل منهم أفكاراً في أحسن صورة وهذا من شأنه غرس مهارة إتقان العمل بينهم ولهذا يسعى التجديد إلى بناء الفرد الذى يستطيع ممارسة حياته بجدية وأن يفرق بين ما هو عمل وما هو تسلية .

٥- التأكيد على أهمية قيمة بث روح المنافسة :

يمر المجتمع المصري بتغيرات في شتى المجالات المختلفة ومنها المجال الاقتصادي والذي أصبح يتجه إلى القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام وهذا يتطلب بدورة بث روح المنافسة الشريفة بين أفراد المجتمع ليحقق الاقتصاد النمو والازدهار، ولكن النظم التعليمية الحالية غير قادرة على تنمية المنافسة بين طلابها لأنها تعتمد على الأساليب و الطرائق التقليدية وأيضا مهمة المعلم وهو التحفيظ للتلاميذ بهدف اجتياز الامتحان .

وفي ظل هذه الأوضاع التي يمر بها التعليم كان لابد من وقفة لتغيير النظام التعليمي بالتحديث الذي يأخذ في اعتباره التغيرات التي يمر بها المجتمع في القرن الحادي والعشرين ويسهم التجديد التربوي بدورة في إكساب الطلاب سلوكيات اقتصادية تغرس فيهم القدرة على المنافسة من خلال القصص الهادفة والتربية الاقتصادية التى تبرز نماذج يمكن الاقتداء بها في المجتمع وبذلك يسهم التعليم المطور في نشر أفكار تدعم الروح الإبداعية وبذلك "تهدف العملية التعليمية إلى تزويد المتعلم بالمعارف والمعلومات والخبرات والاتجاهات التي تساعد في مواجهة الكثير من المشاكل "[1] ولا يمكن أن يتم ذلك بالنظم التعليمية التقليدية .

(١) عبد القدر المصراتي ، المعلم والوسائل التعليمية ، طرابلس . الجامعة المفتوحة ، ١٩٩٣م ص ٨٤

ثالثا : الأسس السياسيةً :

يشهد العالم حالياً العديد من التغيرات السياسية التي أدت إلى تغير أنظمة الحكم في بعض الدول وساد نظام القطب الواحد - الولايات المتحدة الأمريكية - الذي يتحكم في رسم السياسة العالمية طبقاً لمصالحه الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومع غياب التنشئة السياسية يفقد أفراد المجتمع الهوية السياسية التي ينتمون إليها ومن هنا تأتي أهمية التربية السياسية من خلال "تزويد المواطنبالوعي الكامل المستمر للاتجاهات السياسية بمعناها العام على المستوى المحلي والعالمى كما إنها ترتفع بالمواطن إلى مستوى الأحداث والمسئولية وتبصره بالواجبات الملقاة على عاتقة والتي يجب عليه أن يتحملها كما أن التربية السياسية تسهم في تمكين المواطن من التكيف بنجاح مع واقع مجتمعة من جميع النواحي"[1] وتقع هذه المسئولية على عاتق النظام التعليمي .

ونجد فى الدول النامية أن التعليم لا يقوم بالتنشئة السياسية لأنهم "ينزعون من المدرسة أي دور سياسي تربوي معتبراً ذلك نزعاً للفتيل من فم القنبلة وتعرضت المناهج والمقررات التي كانت تتصدى لهذا الجانب حالات من المراجعة والتراجع أفقدها الكثير من المحتوى والأهداف والمعنى معتمدين على أن ذلك هو الصيغة الملائمة مع الشكل الدولي الجديد "[2] . بالإضافة إلى التطور الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال والأقمار الفضائية الفضائية والتي تذيب الحدود بين الدول وأدى هذا إلى فقد الكثير من الرموز السياسية والأفكار التي تعبر عن الروح الوطنية للمجتمعات النامية ومنها مصر.

(١) رسمي عبد الملاك رستم ،الدور التربوي للتنظيمات المدرسية والجمعيات الأهلية في التنشئة السياسية للأطفال في مصر، مجلة ثقافة الطفل(المصرية) المجلد السابع عشر،١٩٩٦م ، ص ١٦٢.

(٢) عبد اللطيف محمود محمد ، التنشئة السياسية للطفل رهان المستقبل للحفاظ على الهوية القومية، مجلة ثقافة الطفل (المصرية) ، المجلد السابع عشر ، ١٩٩٦م ، ص ٩٧.

فكان على الدول العربية ومنها مصر أن تسرع في العودة إلى الهوية الوطنية التي تتم بالتنشئة السياسية بالاعتماد على" التعليم عامة والتعليم المدرسي خاصة ، وتقوم المدرسة بهذه المهمة سواء بشكل مباشر أي من خلال بعض المناهج والمقررات التي توجهه مباشرة لهذا الغرض أو بطريقة غير مباشرة من خلال ما يسودها من روح ونظام وأسلوب أداء وهو ما يطلق علية المناخ المدرسي يعطي صورة لأسلوب السلطة ومفهومها في المجتمع"(١).

ولكي تتم التنشئة السياسية السليمة لابد من تحديث المنظومة التعليمية التي تنمي لدى الطلاب القدرة على الاطلاع والابتكار والإبداع وغرس روح الجماعة والتعاون بواسطة مناهج مطورة تهدف إلى إظهار الروح القومي العربية والانتماء للوطن حتى تصبح الرؤية أمامهم للحفاظ على هويتهم الوطنية وكيان مجتمعهم ولكي يتحقق ذلك لابد أن يسعى التجديد التربوي إلى غرس الأسس السياسية السليمة لدى أبنائنا الطلاب ومن أهمها ما يلي :-

١- التاكيد على قيمة الانتماء للوطن :

ويمثل الانتماء للوطن الدفاعية الحقيقية لدى الفرد للتمسك بالمجتمع الذي ينتمى إليه ويسعى جاهداً للعمل على تقدمه وازدهاره والذي يفقد الانتماء يصبح فرداً سلبياً مغترباً ويمكن له أن يتخلى عن وطنه غير مبالٍ بما يحدث ومن هنا فعلى الدول العربية أن تسرع في التحديث لنظامها التعليمي الذي يعمل على "غرس مفاهيم الولاء والانتماء لدى أبنائها حتى يكونوا بحق مواطنين صالحين ، وفي مصر يرد ضمن أهداف نظم التعليم والثقافة والإعلام بث وتعميق الانتماء الوطني والقومي عند التنشئة بحيث يصبحون على وعي بهويتهم معتزين بوطنهم ومستعدين لوضع مصالحة العليا فوق كل اعتبار"(٢).

(١) عبد اللطيف محمود محمد ، مرجع سابق ، ص ١٠٣.
(٢) رسمي عبد الملاك رستم ، مرجع سابق ، ص ١٤٩.

ولترسيخ هذه القيم لابد من نشر التجديد التربوى بالتعليم العام بالاعتماد على المواد الدراسية مثل التربية الوطنية والتاريخ الذى يبرز البطولات العربية على مرور التاريخ وأيضا من خلال الأنشطة التربوية التى تتم داخل المدرسة مثل المسرحيات والإذاعة المدرسية وتكوين الجماعات المدرسية التى تتعاون فيما بينها على أسس علمية سليمة ومخطط لها لتحقيق أهداف الانتماء للوطن .

٢- التاكيد على ترسيخ الديمقراخية :

إن الديمقراطية "أسلوب حياة يتناول جميع نواحيها ،إنها تؤكد الإيمان بقيمة كل فرد فى المجتمع ومساواة جميع المواطنين فى الحقوق والوجبات أمام القانون وسيادة أفراد الشعب وحقهم فى اختيار حكامهم وإتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين لاستخدام مواهبهم إلى أقصى حدود الإيمان بذكاء الفرد واستخدام التفكير العلمى فى اتخاذ القرارات والاعتماد على مبدأ الشورى واحترام الرأي الآخر وتقدير كل فرد لمسئولية فى أي موقع وممارسة النقد والنقد الذاتى والديمقراطية لا يمكن أن يباشرها شعب مباشرة حقيقية صحيحة إلا إذا كان شعباً مستنيراً وإلا انحرفت الديمقراطية إلى تزييف وانحدرت إلى فوضى فاستنارة الشعب هى الدعامة الحقيقية والرقابة الأساسية لأى ديمقراطية "[1]

ولكن كثير من الشعوب العربية تفتقد إلى الديمقراطية الحقيقية ويمكنها من خلال الاعتماد على تحديث النظام التعليمى الذى يغرس مبادئ الديمقراطية لدى الطلاب بتوفير الفاعلية لهذه المبادئ بتنظيم "ممارسة الحياة الديمقراطية وبث روح الولاء للمواطنة وربطهم ببيئتهم المحلية وحملهم على الشعور بالواجب نحوها والمشاركة الإيجابية بفعالية

(١)محمد فوزى عبد المقصود ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

من خلال اهتمام الفرد بالمشاركة العملية لانتخابية للاتحادات كناخب أو مرشح وحرصه على الانتماء من خلال العضوية الإيجابية "[١]

ومن هذا المنطلق يجب على المدرسة المطورة أن توفر الوقت للطلاب لممارسة الأنشطة التى تدعم قيم الديمقراطية ومبدأ المشاركة وأن توفر المدرسة أساليب تدريسية تنمى استعداد الطلاب للتنظيم والقيادة والعمل الجماعى وبذلك يمكن للتعليم المطور أن يوفر فرصاً حقيقية لتدريب الطلاب على ممارسة الديمقراطية ويؤدي ذلك بدوره إلى غرس مبادئ الديمقراطية لدى جيل من الشباب يستطيع تحقيقها .

٢- التاكيد على مبدأ التضامن :

الواقع يؤكد أن الدول المتقدمة تتجه إلى التضامن السياسى فيما بينها بالرغم من اختلافها ومع ذلك مازالت الدول العربية غير متضامنة في ظل توافر الكثير من المقومات المشتركة" .

ولآن التعليم في الوطن العربي لم يوفق حتى لآن في تحقيق التضامن بين شعوبه فالتشرذم والإقليمية هى الخصائص السائدة في مناهج معظم دولة والتاريخ الذي ينبغي أن يستثمر لبناء النموذج العربي المتضامن انقلب ليكون قناة اتصال لتدعيم صورة الزعيم والسلالة الحاكمة أو الحزب الأوحد "[٢]

وبالتالي فقد التعليم دوره في تحقيق التنشئة السياسية لدى أبنائنا الطلاب ويتكون لديهم نزعة استقلالية خاصة بالدولة التي تنتمي إليها وعلى المسئولين أن يدركوا أهمية العمل العربي المشترك القائم على التضامن السياسى والاقتصادي ولهذا يجب عليهم

(١)رسمى عبد الملك رستم ، مرجع سابق ، ص ١٥٠
(٢)محمد فوزي عبد المقصود ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

الإسراع بتطوير المنظومة التعليمية العربية المشتركة التى تسهم بدورها في إعداد الإنسان العربي الذي يؤمن بالوطن العربي الكبير من خلال التضامن .

ومن هنا تبدو"أهمية إعداد الإنسان المصري الذي يؤمن بالمصير العربي المشترك قدرا ومصيرا ومصالح متبادلة ويعني الإيمان بالمصير العربي المشترك الإيمان بيوم تتحقق فيه وحدة الوطن العربي"(١)

ولكي يتحقق هذا التضامن لا بد من قيام التعليم بدوره في إعداد الإنسان المصري الذي يستطيع أن يواكب متغيرات العصر وتكنولوجيا ته من خلال تحديث المنظومة التعليمية بكافة مراحلها والتي توفر المناهج المطورة والأنشطة التربوية الحديثة التي تسهم بدورها في تنمية سلوك التضامن بين الطلاب ليصبحوا في المستقبل مؤيدين للتضامن العربي الذي يضمن للأمة العربية التقدم والحفاظ على هويتها العربية وتستطيع مواجهة الأخطار التي تتعرض لها ولنظمها السياسية والتي تسعى إلى عدم استقرارها حتى تظل تابعة للدول المتقدمة .

٤- التاكيد على مبدأ المشاركة السياسية :

عندما يتكون وعي سياسي لدى الفرد ودور إيجابي في العملية السياسية ولكن كثير من الأحيان يعرض أفراد المجتمع عن المشاركة السياسية لان النظام التعليمي السائد لم يقم بدوره في التنشئة السياسية لهم خلال المراحل التعليمية المختلفة التي مر بها .

ويقع على التجديد التربوي بالتعليم العام في مصر القيام بدوره "في تأهيل العناصر البشرية القادرة على النهوض بمستقبل الوطن السياسي من حيث إعداد التلميذ القادر على التعبير عن المفاهيم والقيم الديمقراطية" (٢).

---

(١)حسن الفقي ، الثقافة والتربية ، ط٢ ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧م ، ص ١٩١.

(٢) محمود شهاب ، عاطف زكي أبو الإسعاد ، المؤسسة التعليمية الرئيسية ، مجلة ثقافة الطفل (المصرية) ، المجلد السابع عشر، ١٩٩٦م ، ص٥١ .

ويتحقق ذلك من خلال الأنشطة التربوية المدعمة للمواد الدراسية المطورة والتي يشترك فيها التلميذ من اجل اختيار اتحاد الطلاب الذي يمثلهم ويساعد هذا على نمو المهارات الإيجابية التي تشجعهم على المشاركة السياسية في المستقبل .

ويمكن للمدرسة المطورة أن تعتمد على المناهج الحديثة وتكنولوجيا التعليم والمعلومات والاتصالات أن تقدم تعليماً جيداً يسهم بدور في تدعيم مشاعر الوطنية والانتماء والولاء والارتباط المبكر بالوطن والإحساس بالاعتزاز بالهوية القومية ، وذلك بالأساليب المبتكرة الحديثة التي يجب أن يعتمد عليها المعلم للقيام بعمله داخل المدرسة وعلى التعليم المتطور أن يوفر الوقت الكافي للطلاب للاشتراك في أعمال تنمي لديهم المشاركة الصادقة وأن يصبح جزءاً من اليوم الدراسي وبهذا يسهم التجديد التربوي بالتعليم في القيام بدور تجاه التنشئة السياسية السليمة حتى نعد المجتمع الديمقراطي .

رابعا : الأسس الثقافية :

تمثل الأسس الثقافية لأي مجتمع الكيان الحقيقي الذي يحافظ على تماسكه وبقائه وتقوم المؤسسات الثقافية في المجتمع بإعداد الأجيال وتقع هذه المسئولية على التربية التي تعد أفراد المجتمع في ضوء "أنماط السلوك والعادات والتقاليد والأفكار والقيم والمثل العليا وجميع الأساليب الثقافية ، واللغة وكل أساليب الاتصال والفنون والآداب والأشياء المادية الناتجة عنها "[1]

والتربية العربية تفتقد الفلسفة الواضحة التي تحدد منطلقاتها وأدى هذا بدور إلى "اعتناق فكر تربوي غير ملائم للحاضر والمستقبل وقد انعكس ذلك على مفاهيمنا العامة في العمل التربوي فخلق فينا بلبلة وشك في قيمنا الإنسانية والحضارية وفي قدرتنا على تمثيل

(١) حسن الفقي ، مرجع سابق، ص ٧ .

الحضارة العلمية والتقنية "[1] وهذا الفكر يؤثر على العادات والتقاليد والأفكار والمعتقدات التربوية ولا يسهم في تطوير المجتمع بل يضمن استمرارنا في البقية للغرب بعاداته ومعتقداته التي تخالف تعاليمنا الدينية والأسس الثقافية للهوية العربية .

ومن هنا فعلى الدول العربية أن تسرع في تبني فكر تربوي عربي يتمشى مع القيم والعادات والتقاليد التي تعبر عن الثقافة العربية الإسلامية ولكي يتحقق ذلك علينا بالتجديد التربوي للتعليم المخطط له بأيدٍ تخاف على المصالح المجتمعية حتى تظل الأمة العربية لها كيانها بين دول العالم .

وبالاعتماد على التحديث للمنظومة التعليمية والتي تسهم في تنمية الأسس الثقافية التي تعبر عن الكيان العربي والإسلامي وذلك من خلال تربية النشء على الأسس السليمة والتي من أهمها ما يلي :-

١- التاكيد على الهوية الثقافية العربية:

يشهد العلم اليوم ثورة معلوماتية واتصالية ويمثل هذا تدفق المعلومات في اتجاه واحد من الدول المتقدمة تكنولوجياً إلى الدول النامية ومنها مصر المغلوبة على أمرها والتي أصبحت تتعرض لنماذج ثقافية دخيلة ومرتدية ثوب الثقافة القومية فكان لابد من المقاومة التي تعتمد على "النظام التعليمي القادر على تحقيق الهوية لدى الطلاب وزيادة قدرتهم على مقاومة الثقافة "[2] بهدف بناء مجتمع قوي.

ولكي تحافظ مصر على شبابها لابد من تحديث النظام التعليمي القادر على تنمية المفاهيم التي توضح الانتماء القومي من خلال المناهج المطورة التي تبرز البطولات العربية والمصرية وأيضا من خلال الأنشطة التربوية التي تعتمد على بناء روح الوطنية لدى أبنائنا

(١) السيد سلامة الخميس ، مرجع سابق، ص ١٣٣.
(٢) عبد اللطيف محمود محمد ، مرجع سابق ، ص ١٠٧.

الطلاب وتغرس فيهم حب الوطن والإيمان به وتدفعهم إلى الدفاع عنه والتضحية من اجله وتتكون لديهم قدرة ذاتية داخلية تعبر عن الهوية الثقافية العربية الإسلامية .

وبذلك تصبح المدرسة المطورة "هي التي تنمي لدى الطفل القيم الثقافية والأخلاقية المرغوب فيها وتمده بالخدمات المختلفة التي تعده ليكون عضواً صالحاً" [1] في المجتمع ينتمي إلى القومية الثقافية العربية والتي تمثل انطلاقة حقيقية نحو المستقبل أكثر أمنا واستقراراً.

٢- التاكيد على الحفاظ على القيم والعادات المصرية :

على المسئولين عند رسم سياسة تحديث التعليم فى مصر أن يأخذوا في اعتبارهم الأسس الثقافية التي تعبر عن طبيعة المجتمع المصري في ضوء المتغيرات التي يمر بها ويتحقق ذلك من خلال المنهج المطور الذي ينمي لدى الطلاب "العادات والاتجاهات والقيم التي تتفق مع المتغيرات الجديدة مما يساعد على التكيف بنجاح مع هذه المتغيرات مما يساعد على أحداث كثير من التغيرات في المستقبل لصالح الإنسان "[2] المصري ليكون مواطناً صالحاً يعرف عاداته وقيمه وتقاليده التي تعبر عن ثقافته التي ينتمي إليها .

والتعليم المطور الذي "يعتمد على المستحدثات التكنولوجية التعليمية بأشكالها العديدة والتي يتم تدعيمها بالبرامج خاصة عن طريق الحاسوب والتقنيات الحديثة التي تيسر التعليم تمكن من التغلب على معوقات انتشار التعليم وتولد لدى الطلاب بواعث إيجابية ورغبة ذاتية في التعلم "[3] ويتعين علينا أن ندرك هذه التقنيات حتى يمكننا

(١) حسن الفقي ، مرجع سابق ، ص٥٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠١.
(٣) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،٢٠٠٠م، ص ٣٤.

التحكم فيما تقدمه للمتعلم بحيث تنمي لديه القدرة الحقيقية في الحفاظ على القيم والعادات والتقاليد التي تعبر عن الطبيعة الثقافية للشعب المصري .

٣- التأكيد على قيمة احترام الذات :

واحترام الذات من "شأنها أن تحقق السلام مع الذات فيثق الفرد في قدراته وإمكاناته فلا يشعر بالضآلة في مواجهة الآخرين وأيضا لا يشعر في ذات الوقت بالاستغلاء إزاء الآخرين "(١).

وهذا يتطلب تقديم تعليم متميز يشجع الطلاب على بناء شخصيتهم بصورة إيجابية تدفعهم إلى الابتكار والإبداع .

وبالاعتماد على التجديد التربوي لنظامنا التعليمي الذي يسهم بدوره في بناء الفرد القادر على أن يحترم ذاته كسلوك ثقافي في المجتمع يدفع إلى حب الآخرين والتعاون الجماعي الذي يثمر في بناء مجتمع قوي يقوم على أسس ثقافية تقوي العقيدة الإيمانية بالوطن العربي الإسلامي.

٤- التأكيد على تنمية أساليب السلوك التي تتفق مع القيم الجديدة :

في ضوء المتغيرات التي تفرض نفسها على المجتمع المصري تظهر أساليب سلوكية مرغوب فيها تتواءم مع طبيعة العصر وتسهم في تقدم المجتمع وتقع مهمة تقنية الأساليب السلوكية التي تتفق مع القيم الثقافية للمجتمع على التعليم المطور الذي يضمن تقديم "منهج جديد مهمته تحليل النشاطات التعليمية في المراحل المختلفة و إبراز أنواع السلوك التي يمكن تنميتها في مادة دراسية وفي كل مرحلة تعليمية و سنة دراسية معينة "(٢)

(١) مي شهاب ، رسمي عبد الملك رستم ، أهمية التكامل بين العمل الحكومي والجمعيات غير الحكومية في تربية الطفل من اجل السلام ، مجلة الطفل (المصرية) ، المجلد الثاني عشر ١٩٩٥م ، ص ١٣٣.
(٢) حسن الفتي ، الثقافة والتربية ، مرجع سابق، ص ٢٠٢.

ويتم ذلك بالتخطيط المستقبلي للأهداف التربوية المنشودة من تحديث التعليم والذي يُعد من أهم مطالب المجتمع المصرى

٥ - التاكيد على أهمية قبول الآخرين :

وباعتزاز الفرد بقيمة الثقافة " يشعر أنه مرغوب فيه وأن عليه دوراً يؤديه في هذه الحياة يجد انه من الضروري أن ينفتح على الآخر المختلف عنه في الفكر أو الدين أو السن يتلاقى به ، ويتفاهم معه يحترم الآخر تحترم تلقائياً حقه في الاختلاف معه ، ومن هنا سيتعلم كل طفل أن وجهة نظرة نسبية ويعترف أن ليس له الحق في فرض قيمة أفكاره على أحد بالقوة بل بالإقناع وبأسلوب ديمقراطي"(١)

ويستطيع التعليم المطور أن ينمي لدى طلابه أهمية قيمة احترام الآخرين من خلال المناقشات والحوارات التي تتم داخل المدرسة ويشترك فيها المعلم القادر على استخدام أنماط أساليب تدريسية حديثة تغرس وتنمي لديهم القدرة على احترام الفرد لذاته وللآخرين وبذلك تحقق الوحدة داخل المجتمع لكل طوائفه ويضمن هذا الاستقرار والأمن الذي يدفع بالوطن إلى الازدهار.

٦- التاكيد على ترسيخ المبادئ الأخلاقية :

والمبادئ الأخلاقية من أهم الأسس الثقافية التى يجب أن نغرسها في طلابنا منذ الصغر حتى يتكون لديهم الالتزام بالمبادئ والقيم الأخلاقية التي تعبر عن الثقافة العربية الإسلامية ويقع العبء الأكبر في ذلك على النظام التعليمي القائم وفي نفس الوقت يتعرض المجتمع لغزو ثقافى موجه من الدول المتقدمة التى تمتلك التقنيات الاتصالية والمعلوماتية والتى تهدف إلى تحطيم المبادئ الأخلاقية لدى شبابنا حتى يفقدوا هويتهم الثقافية .

(١) مي شهاب ، رسمي عبد الملك رستم ، مرجع سابق ، ص ١٣٤.

ومن هذا المنطلق يجب على المؤسسة العلمية المتطورة أن تعد النشء بصورة جديدة تتماشى مع طبيعة القرن الحادي والعشرين وبالتركيز على التربية الدينية كمادة أساسية تدعو للسلوك القويم والتعاون والإخاء والترحم والمودة تنمي لدى طلابنا المبادئ الأخلاقية القادرة على إعدادهم لمواجهة أي قيم تخالف الأسس الثقافية لمجتمعنا العربي .

ومن هنا يجب على المسئولين عن تحديث التعليم في مصر الاهتمام بالتربية الدينية لدى النشء لأنها " مهمة في صنع الفرد وتكوينه و إعداده إعدادا سليماً للنهوض بأعباء مجتمعة وذلك لان المجتمع المصري تحكمه قيم وأصول تستمد مثلها من الأديان السماوية التي يدين بها شعبه على اختلاف طوائفه وتباين جماعاته"(١)

ومن خلال المنهج المطور الذي يسهم بدوره في غرس القيم والمبادئ الأخلاقية القويمة لدى الطلاب لمواجهة المخاطر التي تفرضها المتغيرات العصرية الجديدة للعالم .

ومن خلال التجديد التربوي للتعليم قبل الجامعي في مصر يمكن تقديم التعليم المتميز الذى يقوم على المستحدثات التكنولوجية التعليمية والمناهج المطورة والقادرة على إعداد أفراد المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً للقيام بدورهم في النهضة التكنولوجية وفي نفس الوقت التي تؤكد على العادات والقيم والمبادئ الأخلاقية والسلوكيات التي تقوي روابط الانتماء والولاء للوطن وتحافظ علي الهوية الثقافية للمجتمع المصري .

لقد مضى عصر التعليم القائم على الحفظ والتلقين في ظل الثورة التكنولوجية المعلوماتية والاتصالية التي يمر بها العالم اليوم ويفرض هذا بدوره عبئاً ثقيلاً على الدول العربية في أن تقدم تعليم متطور يواكب عصر المعلومات في الوقت الذي " تشكو معظمها

(١) إبراهيم محمد علي سليمان ، دور التربية الدينية في إعادة بناء الإنسان المصري في ضوء متغيرات الوضع العالمي الجديد ، مجلة كلية التربية (بالزقازيق)، العدد (٢٧)، الجزء الأول سبتمبر ١٩٩٦م ، ص ٧٩ .

من عدم توفير الحد الأدنى من الإمكانات المادية لدعم الخدمات التعليمية الراهنة ويزيد الأمر صعوبة أن حجم الإنفاق التعليمي يزداد مع النمو السكاني وارتقاء أساليب التعليم وتعدد مطالبة "(١)

وبالتالي يجب على الدول العربية ومنها مصر أن تسرع بتجديد النظام التربوي الذي يملك القدرة على تحويل المؤسسات التعليمية الحالية إلى مؤسسات حديثة تؤدي دورها التربوي في إعداد طلابها للتعامل مع متطلبات العصر الحديث وتكسبهم القدرات العلمية وتنمي لديهم المهارات الأساسية لإكسابهم القدرة على التعليم الذاتي والمستمر ليصلوا إلى المعلومة بأنفسهم من خلال التجهيزات التكنولوجية التعليمية الحديثة المتاحة بالمدارس وخارجها ولكى يتحقق ذلك لابد من توفير الدعم المادى والبشرى القادر على بناء نظام تعليمى متميز يقوم بدوره فى تنمية المجتمعات العربية .

تعقيب.

تناول هذا الفصل جزأين : الأول منهم تناول التجديد التربوى فى السياسة التعليمية ابتداء من وثيقة تطوير التعليم عام ١٩٧٩م وحتى الآن ، ولقد اتضح من التحليل النظرى أن الحكومة المصرية اتخذت خطوات جادة نحو تحديث التعليم ومن خلال صدور القرارات والقوانين التي تخدم هذا المجال . وكان بعضها يطبق وبعضها يصدر على الورق فقط .

أما الجزء الثانى : تناول أهم الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها التجديد التربوى للتعليم العام فى مصر ومنها الأسس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتى لها دورها فى إعداد الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع متطلبات عصر المعلومات والتى تسهم بدورها فى تحقيق التقدم للمجتمع العربى والمصرى .

وسنتناول فى الفصل القادم - إن شاء الله - أهم توجهات وجوانب التجديد التربوى بالتعليم قبل الجامعى فى مصر.

---

(١) إبراهيم عبد الوكيل الفار ، مرجع سابق ، ص ١٨٤.